إضاءات

المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي و الاجتماعي
National Economic & Social Development Board

مجلة فصلية تصدر عن المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي | السنة - الأولى | مايو 2023 م | العدد - الأول

المنتدى الاقتصادي الليبي

الإنفتاح على تقنية العصر بفكر وطني وعقل مشرع النوافذ

تقارير حول:

مشروع تطوير إدارة الطاقة الكهربائية والطاقات المتجددة

مشـــروع تطويـــر قطاع النفـــط والغـــاز

المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي و الاجتماعي

National Economic & Social Development Board

رسالة المدير العام

♦ د. محمود الفطيسي

عندما صاغ المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي رؤيته ورسالته وأهدافه وبنى استراتيجية واضحة المعالم تقوم على أساس التفكير الشامل للحكومة ومؤسساتها على المدى القصير والمتوسط والبعيد من أجل بناء الشخصية التواصلية البحثية بين الخُبراء الوطنين لتتحول نتائج المشاريع إلى سياسات تُقدم إلى الحكومة لاتخاذ الإجراءات المطلوبة بإنجازها وفقاً لجدول زمني محدد وتحمل طابع التكامل المؤسساتي بين طياتها لبناء الدولة الليبية.

وإدراكاً من الحكومة ومؤسساتها في مواكبة طريق العالمية لإبراز الطاقات العلمية ليكون دورها ملموس في حركة البحث العلمي العالمية، فإن اهتمام المجلس بإصدار مطبوع إلكتروني دوري يُلامس أساليب النشر الصحفي بسياقاته الاحترافية ليُشكل قفزة نوعية جديدة في مسار المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي ليُصبح حلقة أساسية ومهمة في بناء الدولة.

وفي هذا العدد التجريبي من مجلة إضاءات التي يؤمل من نظام نشرها الصحفي الاحترافي واحداً من أهم محطات انطلاق مشاريع المجلس للعام 2022 ميلادي، نحو تثبيت أركانها العلمية الرصينة والوصول إلى احتواء النتاج البحثي للخبراء الوطنيين ذوي القيمة العالية، ومن هنا ننشر لكم ما يقوم به المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي من أعمال ذات قيمة يعود مردودها على المجتمع الليبي بأكمله، فكل هذه المشاريع جاءت وفق خطة مدروسة من قبل إدارات ومكاتب المجلس وافق عليها مجلس أمناء المجلس في اجتماعه العادي الأول وتم إقرارها في بداية العام 2022 ميلادي.

ختاماً ... نقول إن نجاح أي مطبوع صحفي إلكترونياً كان أم ورقياً يرتبط بحرفية وكفاءة العاملين في المؤسسة، فهذا الأمر تحرص عليه إدارة المجلس من أجل إثبات التجربة الواعدة في طرح نتائج هذه الأعمال على الجميع وتهدف إلى نشر الوعي بهذه القضايا وفي انتظار التفاعل بإبداء الملاحظات لتكون واحدة من أبرز الصفحات المتألقة التي يزداد حضورها العلمي اتساعاً يوماً بعد آخر، ومن الله التوفيق.

وكل عام وأنتم بخير

إضاءات

◆ رئيس التحرير
عاطف سليمان بن منصور

◆ هيئة التحرير
- محمود بشير منصور
- جمال جمعة خليفة
- اسامة علي مدلل

◆ المشرف العام
د. عبدالسلام محمد العود

◆ الأخراج الفني
عبدالباسط هرودة

للتواصل:

الموقع الرسمي
للمجلس الوطني للتطوير
الاقتصادي والاجتماعي
(nesdb.ly)

(nedb.ly)

@ NationalLibya

هاتف:
+ 218912186015

العنوان:
طرابلس - غوط الشعال
امام زرقاء اليمامة

(المنتدى الاقتصادي الليبي)

تنهض المنتديات الاقتصادية العالمية والمحلية كمؤسسات مستقلة محايدة وغير ربحية لتكون منصات تواصل مع كل الفعاليات الاقتصادية العالمية والاقليمية والمحلية كإستجابة ملحة للدور المحوري التي تلعبه التكنولوجيات الحديثة والتطور الذي تشهده صناعة الروبوتات وما يصاحبها من ذكاء صناعي وتطور رهيب في الإتصالات واثرها على إقتصاديات العالم وعولمة التجارة والصناعة.

وعلى غرار المنتدى الاقتصادي العالمي الذي إنبثق في سويسرا في العام 1971 ومنتديات الدوحة والرياض وغيرها، فقد صدر قرار من مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية رقم (576) لسنة 2022 م بتاريخ 2022/6/27 يقضي بإنشاء منتدى يسمى(المنتدى الإقتصادي الليبي) كمنصة إقتصادية فكرية تجمع المهتمين بقضايا الإقتصاد الليبي محليا وعربيا ودوليا .

وبالرجوع إلى القرار المشار إليه فقد نصت المادة الثالثة منه أن (المنتدى عبارة عن منصة إقتصادية فكرية تجمع الخبراء ورجال الأعمال وذوي الإختصاص والمهتمين بقضايا الاقتصاد الليبي وقضايا الاقتصاد الدولية، لمناقشة ابرز القضايا التي تهم الإقتصاد الليبي بكافة قطاعاته بما يعزز الحوار والشراكة بين القطاعين العام والخاص.)

هذا وقد إلتئم مجلس إدارة المنتدى برئاسة الدكتور محمود الفطيسي مدير عام مجلس التطوير الاقتصادي والاجتماعي وبحضور اعضاء مجلس الادارة كمندوبين عن رئاسة الوزراء وعن وزارة الخارجية وعن اتحاد الغرف وعن المؤسسة الوطنية للاستثمار وعن مصرف ليبيا المركزي وعن وزارة النفط والغاز وعن وزارة التخطيط وعن وزارة المالية وعن وزارة الاقتصاد والتجارة فى إجتماعات ثلاثة عقدت بمقر المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي بطرابلس تناولت في المجمل الرؤية والرسالة والشعار تمهيدا للتعريف بالمنتدى عبر وسائل التواصل الإجتماعي المختلفة.

كما تناولت الاجتماعات عبر اللقاء المباشر او من خلال غرفة المنتدى تبادل الكثير من وجهات النظر والعصف الذهني من أجل إستشراف القضايا المستقبلية المتعلقة بثورة المعرفة والإبتكار وريادة الاعمال وتفعيل دور الشباب وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتي من المتوقع مناقشتها قريبا في الفعاليات المتتالية اللاحقة للمنتدى الاقتصادي الليبي.

وجدير بالقول أن المنتدى الاقتصادي الليبي يعمل بشكل مبدئي تحت مظلة المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي وبإشرافه المباشر وذلك للصلة الوثيقة بين المهام المناطة بالمجلس والأهداف التي أنشيء المنتدى على اساسها . سيباشر المنتدى التحضير لعقد مؤتمر يجمع لفيفاً من الفعاليات الاقتصادية والشخصيات السياسية والاقتصادية من المهتمين بالشأن الإقتصادي لعرض الجهود التي إنبثقت عن عمل المجلس طيلة سنوات وتمثلت في مشاريع أنجزت لتطوير سياسات واستراتيجيات الكثير من قطاعات الدولة المختلفة إقتصاديا وتعليمياً وماليا وقانونياً وأهمها بلا شك مشروع توحيد الإفكار والرؤى للخروج برؤية وطنية موحدة لليبيا ككل.

◆ إعداد :
امحمد محمد الهنشيري

المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي

National Economic & Social Development Board

NESDB

الرؤية

مؤسسة رائدة تقود التغيير نحو الاستقرار والتنمية وبناء الدولة.

القيم

- الجودة والتميز
- تكافؤ الفرص للجميع
- الانفتاح والقبول
- الشراكة والتعاون
- الاجتهاد الفكري
- النزاهة والشفافية
- التكامل والتنسيق

المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي و الاجتماعي

National Economic & Social Development Board

الأهداف

تحسين الأداء والكفاءة الاقتصادية والاجتماعية
تحقيق الإستقرار والتنمية الشاملة
الرفع من مستوى المعيشة

الرسالة

دعم الحكومة من خلال تقديم المبادرات واقتراح السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتقييم اثارها وتشجيع الحوار المجتمعي وتعزيز مبدأ اللامركزية لتحقيق الاستقرار والتنمية الشاملة المستدامة.

الاستراتيجية الوطنية للطاقة المستدامة

◆ إعداد :
الفريق المكلف بوضع الاستراتيجية
الوطنية للطاقة المستدامة

تمهيد

يُعنى هذا العمل بصياغة الاستراتيجية الوطنية للطاقة المستدامة حتى عام 2035من خلال تحليل وتقييم مسار التطور المتوقع أن تسلكه أنظمة الطاقة كجزء من عملية التنمية الشاملة للدولة الليبية وفق أهداف الأجندة العالمية 2030 للتنمية المستدامة؛ وبشكل خاص الهدف السابع المرتبط باستدامة أنظمة الطاقة؛ ووفقاً لهذه المنهجية فإن الوصول لاستراتيجية مستدامة للطاقة يتطلب تمكين الجميع من الوصول الميّسر للطاقة الحديثة بشكل موثوق ومستدام وفق ثلاث غايات تشتمل على:

- الوصول الميسر والموثوق لخدمات الطاقة الحديثة لجميع شرائح المجتمع
- زيادة مساهمة الطاقة المتجددة في خليط الطاقة بشكل معتبر
- تبني إجراءات فعّالة لترشيد استهلاك الطاقة وتحسين كفاءتها.

وتنطوي هذه النظرة التكاملية للتنمية المستدامة على انعكاسات إيجابية في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية في الدولة. ففي البعد الاقتصادي سيساعد مسار التطور هذا على تحفيز النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات الإنتاجية، وسيساهم بشكل خاص في تطوير النشاط الصناعي، وجلب الاستثمارات، وتعزيز الإنتاجية، وخلق فرص عمل جديدة، الأمر الذي سوف ينعكس بدوره على البعد الاجتماعي من خلال تخفيف وطأة الفقر، وتحسين مستوى المرافق السكنية، وتعزيز الوصول إلى الرفاهية المجتمعية المنشودة، أما في البعد البيئي فسيساهم بشكل فعّال في الحد من آثار التلوث الناجم عن سلسلة إنتاج واستهلاك الطاقة وانعكاسه المباشر على الصحة والمرافق العامة.

تمثل المصادر الكبيرة للطاقة الأحفورية والمتجددة التي تمتلكها ليبيا سنداً هاماً في تحقيق التحول التدريجي المتوازن في أنظمة الطاقة عبر الإدارة الواعية لهذه المصادر، بما يضمن استمرار مساهمة قطاع الطاقة في دعم اقتصاد الدولة. كما سيعزز تبني هذه الاستراتيجية، في الوقت ذاته، مفهوم أمن الطاقة في بعديه الوطني والإقليمي من خلال تطوير شبكات ربط الكهرباء والغاز الطبيعي والهيدروجين بنوعيه الأخضر والأزرق بين الدول العربية ومدها تباعاً نحو أوروبا وأفريقيا. سيساهم هذا التوجه الأخذ بالاتساع في دعم مكانة ليبيا في سوق الطاقة المستقبلي نظراً لغناها بمصادر الطاقة وامتلاكها للبنية التحتية المتطورة لقطاع الطاقة ما سيكون له أثر حاسم في دعم التطور المستقبلي للاقتصاد الوطني.

الرؤية:

تحقيق أمن التزود بالطاقة بشكل مستدام والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية

الرسالة:

إعداد وتطوير السياسات والتشريعات الملائمة لتحقيق أمن التزود بالطاقة بشكل مستدام والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وفق أفضل الممارسات العالمية.

تهدف الاستراتيجية الوطنية للطاقة المستدامة إلى استعراض الخيارات المتاحة للتطور المستقبلي لقطاع الطاقة الكهربائية والطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وفق نظرة تكاملية لخليط الطاقة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة بمفهومها الشامل من خلال:

إدماج عنصري الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في التخطيط لقطاع الطاقة من منظور متكامل.

ضمان استمرار مساهمة قطاع الطاقة في الناتج الإجمالي المحلي من خلال المحافظة على الموارد والاحتياطات وتخفيض الاستيراد.

العمل على أن يبقى قطاع الطاقة رافداً رئيسياً للدخل الوطني لا أن يصبح عائقاً أو مستهلكاً لمصادر الدخل الأخرى.

زيادة فرص العمل المباشرة وغير المباشرة التي يؤمنها قطاع الطاقة المستدامة.

زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة التغيرات الحادة في خريطة الطاقة العالمية.

الإبقاء على المكانة الاستراتيجية للدولة الليبية في أسواق الطاقة العالمية.

حيث سيتم تصميم الاستراتيجية وفقاً للمبادئ الرئيسية التالية:

- استدامة قطاع الطاقة في ليبيا.
- الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة عنصران لا يتجزأن من منظومة الطاقة المستدامة.
- للطاقة دور محوري في تحقيق السلم والتنمية الاقتصادية والرفاه المجتمعي.
- ضمان وصول خدمات الطاقة الحديثة لكل مواطن بشكل مستمر وبأسعار مقبولة.

ولتحقيق المبادئ المذكورة أعلاه، تبحث الاستراتيجية الوطنية للطاقة المستدامة في المحاور التالية:

تحليل قطاع الطاقة من منظور اقتصادي واجتماعي وبيئي ومدى أهمية عنصري الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في خليط الطاقة المستقبلي بما ينسجم مع التوجه لإنشاء سوق عربية مشتركة للكهرباء؛

دراسة خيارات وآليات زيادة حصة الطاقة المتجددة في خليط الطاقة؛

رفع كفاءة الطاقة في نظم إنتاج ونقل وتحويل وتوزيع واستهلاك الطاقة؛

العمل عل تخفيض حدة نمو استهلاك الطاقة الكهربائية

دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمنحى تطور قطاع الطاقة وإدماج الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بما في ذلك الحد من ظاهرة البطالة وزيادة فرص العمل؛

تأثير اتفاقيات والتزامات التغير المناخي على قطاع الطاقة واعداد المقترحات المثلى لجعل هذا التأثير إيجابياً على المدى المتوسط والبعيد، بما يشمل استعراض المبادرات الدولية والإقليمية التي تتماشى مع الاستراتيجية والتي تساهم في تفعيل تنفيذها على أرض الواقع وتأمين التمويل اللازم لذلك.

سيناريوهات التطور المستقبلية

سيتم عند إعداد هذه الاستراتيجية تتبع مسارالتطورالمستدام لنظام الطاقة وفق سيناريوهين للطلب والعرض:

سيناريو الحالة الاعتيادية (BLS: Baseline Scenario): يمثّل سياسات الوضع الراهن بافتراض عدم حدوث تغيرات جوهرية في الخطط التنموية قياساً لما هوعليه الحال في سنة الأساس. ويهدف لإعطاء صورة عن الحالة التي يمكن أن تؤول إليها أنظمة الطاقة فيما لو لم تُعتمد سياسات ملائمة لدفع التحول نحو مسارمستدام، ويشكل من ثم قاعدة مقارنة مرجعية لإبرازأهمية وجدوى السياسات المعتمدة في سيناريوالتطورالمستدام.

سيناريوالتطورالمستدام للطاقة (SED: Sustainable Energy Development): مثل منحى التطورالمنشود تحت تأثيرسياسات التطورالمستدام للطاقة. وتسمح مقارنة نتائجه مع السيناريوالاعتيادي بإبراز معالم الاستدامة في الاستراتيجية المصممة ومدى تأثير الإجراءات المتخذة لزيادة مساهمة الطاقة المتجددة ورفع كفاءة الطاقة في خفض الطلب على الطاقة لغاية عام 2035.

أهمية تطوير الأداء
في كافة مراحل الصناعات النفطية

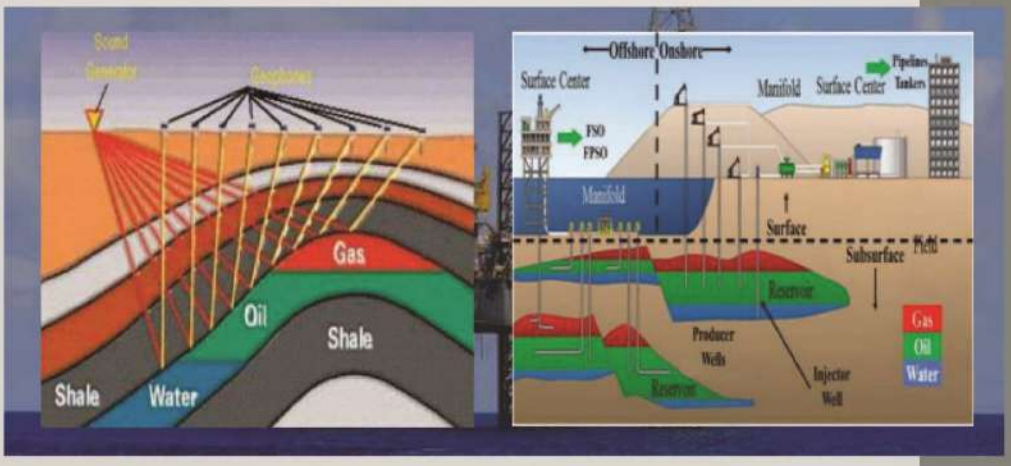

◆ د. عبدالسلام العود

◆ م. محمد زيادة

قطاع الصناعات الاستخراجية عموما وفي مقدمته قطاع النفط والغاز يوفر للدولة والمجتمع مصدر ثمين جدا للدخل ولكنه مصدر آيل إلي النضوب نظرا لأنه غير متجدد يتطلب التعامل معه امتلاك الأدوات المناسبة من خطط ومعرفة وموارد لتحقيق الاستفادة المثلي في كافة مراحل هذا النشاط.

ويقسم النشاط في صناعة النفط بشكل عام الي ثلاث مراحل رئيسية يتم إدارتها وتنظيمها وتوجيهها والتحكم فيها للحصول علي القيمة المثلي من هذه الموارد وكلما كانت كفاءة إدارة هذه المراحل أعلي كلما كان العائد من هذه الموارد أكبر وأكثر استدامة وفائدة :

أولا : مرحلة الاستخراج: يبدأ هذا الطور من مرحلة التنقيب ويستمر في حالة اكتُشف النفط إلى مرحلة تطوير الحقل ثم إلى الانتاج والنقل. ويطابق طور الانتاج ما هو معروف في صناعة النفط بعمليات ال (Upstream) وإلى حد كبير ال (Midstream) وينتهي هذا الطور عند توصيل النفط الخام أو الغاز الطبيعي وبيعهما للمشتري.

ثانيا : مرحلة التحويل (طور تعظيم القيمة) : عملية التحويل تقريبا ما هو معروف في صناعة النفط بعمليات ال(Downstream)التي تهدف إلى تحويل الزيت الخام أو الغاز الطبيعي إلى منتجات متطورة أكثر وذات قيمة أعلى بالنسبة إلى النفط الخام أو الغاز. وتشمل عمليات التكرير والتصنيع بمختلف المجالات المعتمدة علي النفط ومشتقاته كمادة خام وكذلك توليد الطاقة

ثالثا : مرحلة الاستثمار (طور الاستفادة من الريع): نتيجة لتحويل مصادر النفط إلى قيم نقدية في طوري الاستخراج والتحويل يتدفق الريع لدى المستثمر من جهة والبلد المضيف من الجهة الاخرى. في كلتا الحالين يكون الهدف هو استعمال الأموال المتوافرة بشكل يضمن استمرار التطور والنمو من خلال وضع خطة شاملة للتطوير والتنمية أولا لقطاع النفط والغاز ثم لتشمل كل القطاعات وكل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في البلد بما فيها استعمال جزء من عائدات النفط لخلق صناعات وفعاليات تطويرية خلاقة ذات فائدة

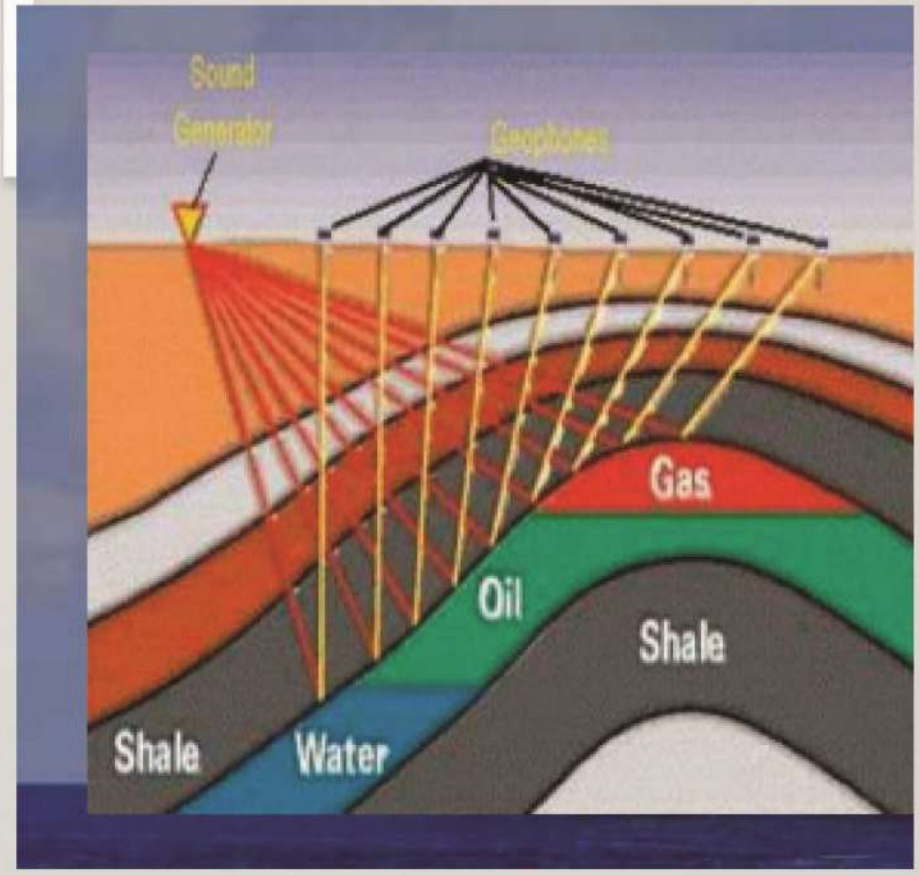

مستديمة للمجتمع وللاجيال القادمة.

وبشكل عام يمكن اعتبار التجربة الليبية في مرحلة الاستخراج وهي المرحلة الأولي في التعامل مع الموارد الطبيعية ناجحة الي حد معقول رغم المصاعب التي واجهتها سواء بسبب التذبذب الذي هو من طبيعة الاسواق النفطية أو شح التمويل أو بسبب الاضطرابات السياسية والعسكرية والأمنية التي واجهتها المنطقة عموما وليبيا خصوصا أما في المراحل التالية وهي مرحلة التحويل (تعظيم القيمة)ومرحلة الاستثمار (الاستفادة من الريع) فإن التجربة الليبية مخيبة جدا حيث أن تجربة بناء صناعة التكرير والصناعات البتروكيماوية ومشتقاتها كانت قاصرة عن إحداث أي قيمة مضافة وغير قادرة علي تحقيق أمن الطاقة أو تلبية متطلبات الاقتصاد الوطني والمساهمة في تنويعه وكذلك فيما يتعلق بمرحلة الاستثمار (الاستفادة من الريع) والتي كانت من خلال انشاء الصناديق والمؤسسات الاستثمارية والتي ظلت تدار بطرق تنقصها الكفاءة والاحترافية مما أدي الي عدم قدرتها علي تحقيق الاهداف التي أنشئت من أجلها

ومن هذا المنطلق وحيث أننا نعمل في سباق مع الزمن فإن الاستمرار في العمل بنفس المفاهيم والاليات السائدة لن يعطي الا نفس النتائج المخيبة،مما يفرض علينا الاستعجال في صناعة التغيير بتبني مفاهيم حديثة وتطبيق اليات متطورة لتسيير العمل في القطاع من خلال تحديث البناء المؤسسي لقطاع الطاقة وبناءه علي أساس تكاملي وكذلك تطوير نموذج التشغيل بما يضمن تخفيض التكاليف ومواكبة التقدم التكنولوجي ومراعاة التحولات السائدة في سوق الطاقة واستباقها وكذلك تطوير العمل وفق مبادئ الادارة من أجل القيمة (VBM))لضمان اتخاذ القرارات السليمة التي تؤدي لتعظيم قيمة المؤسسة وتحقيق أهداف الملاك والمساهمين بالإضافة إلي ذلك المساهمة في طور الاستثمار لتحقيق قيمة مضافة حقيقية مع ضمان الاستفادة القصوي من المخزون خاصة في حال حدوث انخفاض الطلب في السوق العالمي مع الاهتمام بالدخول لسوق الطاقات البديلة لتخفيف المخاطر المتوقعة من اضطرابات سوق النفط والغاز..

الإدارة المثلى
لإيرادات الموارد الطبيعية في ليبيا

تتصف إيرادات الموارد الطبيعية غير المتجددة بكونها مؤقتة أى غير مستدامة، وذلك بسبب محدودية هذه الموارد، وكذلك بأنها لا يمكن الاعتماد عليها، وذلك بسبب الطبيعة المتقلبة لأسعارها.

ومن المتعارف عليه أن زيادة الانفاق العام الى مستويات غير مستدامة، هو شئ غير مرغوب وذلك بسبب حتمية تكون عادات استهلاكية وترتب التزامات لا يمكن التخلص منها الا بصعوبة بالغة وبتكلفة عالية، و الطبيعة المتقلبة للموارد الطبيعية غير المتجددة تشكل دافعا كبيرا لزيادة غير قابلة للاستدامة لمستوي الانفاق الحكومى.

الهدف الرئيسى للورقة هو القاء الضوء على تحديات التنمية المستدامة و إعطاء فكرة عامة عن السبل المثلى التى يمكن من خلالها للدولة الليبية ترشيد الانفاق العام ؛ بمعنى تعظيم الانفاق (الاستهلاك) العام بشكل قابل للاستدامة.

◆ إعداد:
رائد القمودي

اشكالية النضوب والزيادة غير قابلة للتقليل فى الاستهلاك

لاستدامة زيادة الاستهلاك (الانفاق) فانه يجب على الأقل تخصيص جزء من إيرادات الموارد الطبيعية لشراء أصول ثابتة أو مالية، وذلك ما تفرضه حقيقة أن هذه الموارد الطبيعية غير متجددة ومئالها الى النضوب.

السؤال الذى يفرض نفسه هنا هو ذى شقين : الأول، ما هو القدر المناسب من الإيرادات الذى يجب

تخصيصه لزيادة الأصول الثابتة ؟، والثانى، ما هى الأصول التى يجب أن توجه الاستثمار إليها؟

إلى يومنا هذا، فان الشق الأول من السؤال استحوذ على النصيب الأكبر من الاهتمام والتركيز على المستويين التطبيقى والنظرى – ما هو المستوى الأمثل للادخار ومن ثم الاستثمار؟ ويمكن أن يعزى ذلك إلى امكانية الإجابة على هذا السؤال بسهولة بالركون الى استخدام فرضية الدخل الدائم (Permanent Income Hypothesis) وغيرها من أدوات الاقتصاد الكلى، وهنا تجدر الإشارة

إلى أن سياسة توجيه إيرادات الموارد الطبيعية فى استثمارات خارجية ضمن ما يعرف بالصناديق السيادية يعتمد بشكل مباشر على هذه الفرضية والتطبيقلت المستمدة منها، بالرغم من وجود أدلة

كثيرة على عدم مناسبة تطبيق هذه السياسة فى الدول النامية. النقطة الرئيسية التى تحاول هذه الورقة توضيحها هى أن موضوع تحديد المستوى الأمثل من ايرادات الموارد الطبيعية المخصصة للاستثمارات لا يمكن تناوله بشكل موضوعى قبل الاجابة عن الشق الثانى من السؤال السابق ألا وهو – ماهية الأصول التى ينبغى توجيه الاستثمار اليها؟.

نظراً لتدنى مستوى رأس المال الثابت فى الدول النامية زيادة الأصول يجب أن تتم عن طريق الاستثمار فى الداخل من خلال زيادة الأصول المحلية، والتى هى بطبيعتها مرتفعة العائد، عوضا عن استثمارها فى شراء أصول مالية فى الخارج، والتى هى فى المتوسط تعطى عوائدا أقل .وهذا يعنى وجوب إنشاء صناديق سيادية موجهة للاستثمار المحلى.

ويمكن تلخيص أفضلية استثمار

إيرادات الموارد الطبيعية محليا كالتالى:

العوائد المرتفعة للاستثمارات فى الداخل سوف يترتب عنها نمو اقتصادى أعلى وبسرعة أكبر .

نتيجة لذلك، فان القيمة التى تعود على المجتمع من الاستهلاك فى المدى القريب هى أعلى من عائد الاستهلاك فى المدى البعيد عندما يكون الاقتصاد مكتمل النمو. لذلك السبب فانه من المناسب للدول النامية أن تسخر ايرادات الموارد الطبيعية لرفع مستوى الاستهلاك الحالى الى مستوى الاستهلاك المتوقع فى المستقبل عند اكتمال عملية التنمية، عوضا عن التركيز على رفع متوسط الاستهلاك لكل الفترات بشكل متساوى كما تقتضى فرضية الدخل الدائم ،التى تقدم الكيفية لزيادة الاستهلاك بشكل دائم، ما يعنى ضمنيا اعطاء وزن أكبر نسبيا لقيمة الاستهلاك فى المستقبل عنها فى الحاضر.

زيادة مستويات الانفاق فى المستقبل البعيد لا تعتمد على الدخل المتأتى من الصناديق السيادية، ولكن هذه الزيادة سوف تنتج عن ارتفاع مستويات الاستثمار المحلى والأجور وبالتالى الدخل العام، ونتيجة لرفع مسارات النمو الاقتصادى.

ملحوظة هامة

يمكن القول بأن توفرعامل انخفاض مستوى رأس المال فى ليبيا يعتبر الشرط الضرورى لتحقيق الاستثمارات المحلية، الموجهة لزيادة الأصول وتكوين رأس المال الثابت، لعوائد مرتفعة . ولكنه فى حد ذاته لا يضمن تحقيق هذه العوائد.

حيث أن الشرط الكافى لتحقيق عوائد مرتفعة هو وجود مناخ استثمارى مناسب تتوفر فيه ممكنات نجاح الأنشطة الاستثمارية، حيث تعتمد العوائد المتوقع تحقيقها من الاستثمارات فى الداخل بشكل رئيسى ومباشر على منظومة اجراءات الاستثمار المحلى وعلى بيئة الأعمال والاستثمار بصفة عامة.

من الشروط التى ينبغى تحقيقها فى بيئة الأعمال والاستثمار المناسبة لضمان تحقيق عوائد مرتفعة، هو توفير السعة)الطاقة(الازمة للاقتصادات المحلية لاستيعاب الزيادة فى الانفاق سواء كانت فى صورة استثمار أو استهلاك. توفر الطاقة الاستيعابية يتطلب وجود الأطر التنظيمية والقانونية والاجرائية اللازمة لضمان استقرار واستمرارية الاستثمارات ومن ثم نجاحها وتحقيقها للعوائد المتوقعة منها بالشكل المطلوب، بالاضافة الى وجود طاقة انتاجية كافية فى الاقتصاد قادرة على تحويل زيادة الطلب الى انتاج، وتمنع حدوث مضاعفات سلبية مثل زيادة مستويات التضخم والبطالة.

موضع الجدل

بناءً على ما سلف ذكره، يمكن تلخيص مكامن الجدل فى الأسئلة التالية: اذا لم تتوفر القدرة الاستيعابية اللازمة لتحقيق الاستثمارات فى الداخل عوائدا مرتفعة كما هو متوقعا، ما هى الكيفية المثلى لادارة ايرادات الموارد الطبيعية ؟ هل من الأفضل توجيه هذه الإيرادات للاستثمار فى صناديق سيادية فى الخارج، وتأجيل الاستثمارات فى الداخل الى حين توفر القدرة الاستيعابية اللازمة لضمان تحقيق عوائد مالية أفضل؟ أم بغض النظر عن العوائد المالية يجب أن توجه هذه الاستثمارات الى الداخل فى جميع الأحوال لبناء السعة الاستيعابية ولتطوير الأطر التنظيمية والقانونية والاجرائية المكونة لبيئة الأعمال والاستثمار من جهة، والحصول على عوائد اجتماعية واقتصادية تتمثل فى خلق فرص جديدة للعمل وبالتالى تقليل نسبة البطالة، ولما ذلك من اثار ايجابية على المستوى الكلى للأنشطة الاقتصادية ؟

دور بيئة الأعمال والاستثمار فى تحديد الكيفية المثلى لتوجيه إيرادات الموارد الهيدركربونية فى ليبيا

يعتبر وجود بيئة أعمال واستثمار محلية مناسبة شرطا أساسيا فى تحديد كيفية ادارة ايرادات الموارد الطبيعية

. حيث يعتمد الكم الممكن توجيهه من هذه الايرادات فى استثمارات الى الداخل، على مدى نضج المؤسسات المالية بصفة خاصة، وفعالية الأطر التنظيمية والإجرائية والقانونية بصفة عامة، بالإضافة إلى توفر سعة انتاجية غير مستغلة وعدم وجود مختنقات إجرائية ولوجستية قد تسبب فى تقليل القدرة على رفع مستوى الاستثمارات فى الداخل، وهو ما يعرف فى الأدبيات بتحدى السعة أو القدرة الاستيعابية.

تواجه ليبيا بلا شك تحديا كبيرا على صعيد توفر الطاقة الاستيعابية الازمة لتحقيق أكبر قدر ممكن من القيمة للانفاق العام المتأتى من عوائد النفط، وتقليل الاثار السلبية والمضاعفات الجانبية التى قد تطرأ) تضخم وبطالة(، الى أدنى حد ممكن.

أنه من الصعوبة بمكان، وقد يكون أقرب الى المستحيل، تحديد مستوى القدرة الاستيعابية للاقتصاد الليبى وذلك نظرا لعدم توفر البيانات الكافية، ولعدم وجود الية أو منهجية واضحة، أو متعارف عليها، للقيام بذلك. ونجد هنا أن مستويات التضخم والبطالة هما المتغيرات الوحيدان الذان يمكن قياسها، لذلك وجب التركيز عليهما كمؤشرات دراسة مدى استغلال الطاقة الاستيعابية المتوفرة ،وبعبارة أصح مدى توفر طاقة استيعابية كافية لاستثمارات جديدة.

باستثناء اثار تغيرات مستويات التضخم والبطالة التى قد تنعكس سلبا على الاقتصاد نتيجة للاستثمار بشكل أكبر من ما تسمح به الطاقة الاستيعابية، فانه لا اثار سلبية أخرى مباشرة . بينما سيكون هناك بالتحديد آثارا سلبية غير مباشرة متمثلة فى تكلفة الفرصة الضائعة ،وهى الأرباح التى كان من الممكن تحقيقها فى حالة استغلال ايرادات الموارد الهيدركربونية فى مشاريع اخرى أو الفائدة المترتبة عنها كودائع طويلة الأجل، أو قيمتها فى باطن الأرض، أى قيمتها كاحتياطى لم يتم استخراجه بعد. وتجدر الملاحظة هنا أنه من المتعارف عليه هو استخدام الفائدة المصرفية للودائع طويلة الأمد كأساس لحساب التكلفة الضائعة المرتبطة باتخاذ قرارات الاستثمارات على مستوى المشاريع.

الإشكالية هنا أن هذا الأسلوب فى تعريف تكلفة الفرصة الضائعة لا يمكن استخدامه فى ما يتعلق بقرارات الاستثمارات على مستوى البرامج، أى على مستوى الاقتصاد الكلى، أى عندما يتعلق الأمر دراسة خيارات الانفاق العام، حيث يجب أن تتوفر لهذا الغرض دالة معرفة للمنفعة الاجتماعية تعطى أوزانا محددة، حسب الأهمية، لمختلف مكوناتها. ويجب يجب أن تغطى دالة المنفعة الاجتماعية، الدالة المحددة لمقدار الفائدة المترتبة عن إنفاق ايرادات الموارد الهيدركربونية ،الجوانب التالية على الأقل :

أولا الجانب المالى، أى العوائد المالية المترتبة عن الاستثمارات سواء فى الداخل أو فى الخارج . ثانيا الجانب الاجتماعى، متمثلا فى تقليل مستوى البطالة عن طريق خلق فرص عمل جديدة، ورفع مستوى المعيشة عن طريق رفع مستوى المرافق والخدمات المتاحة . وثالثا الجانب الاقتصادى، عن طريق المساهة فى خلق المزيد من الأنشطة الاقتصادية ما من شأنه دفع عجلة نمو الاقتصاد بسرعة أكبر.

هذه الجوانب بطبيعتها متداخلة مما يجعل من تعريف دالة المنفعة الاجتماعية مهمة صعبة . الجزء التالى من هذه الورقة يحاول طرح صورة عامة لما يجب أن تكون عليه دالة المنفعة الاجتماعية فى ليبيا، والأوزان التى يجب أن تعطى لكل مكون من مكوناتها فى ضوء الموضع الحالى لليبيا من حيث النمو والتنمية، وفى ضوء الأهداف والمقاصد الاستراتيجية للرؤية التنموية 0202.

تحديد دالة المنفعة الاجتماعية

دالة المنفعة الاجتماعية هى الصيغة المختصرة الجامعة للأهداف والأولويات الاستراتيجية لدولة ما، بحيث يشكل كل هدف استراتيجى أو مطلب تنموى مكوناً من مكونات هذه الدالة، ويعطى لكل مكون من هذه المكونات وزناً يتلائم مع أهميته وترتيبه فى قائمة الأولويات.

لتحديد دالة المنفعة الاجتماعية لليبيا فيما يتعلق بتحديد الكيفية المثلى لإدارة إيرادات النفط والغاز، يجب أولا أن تحدد الأهداف والمقاصد الاستراتيجية فى هذا الإطار، ومن ثم يتم تحديد أولويات هذه الأهداف.

عندها يمكن تحديد دالة المنفعة الاجتماعية عن طريق جمع كل هذه الأهداف فى صيغة رياضية مبسطة) كدالة فى الانفاق العام المتأتى من عوائد النفط والغاز(وإعطاء وزناً معيناً لكل هدف، وبذلك يصبح الوصول إلى المستوى الأمثل ومن ثم الكيفية المثلى لاستغلال إيرادات الموارد الطبيعية سهلاً، وذلك باستخدام أساليب رياضية غير معقدة) مفاضلة دالة المنفعة الاجتماعية بالنسبة للانفاق(.

هذه الجزئية من الورقة لا تنتوى التعمق فى التفاصيل الرياضية لدالة المنفعة الاجتماعية، أو الى الحل التفاضلى لهذه الدالة لتحديد المستوى الأمثل من الانفاق العام . إنما تكتفى فقط بإعطاء فكرة عامة عن ما يجب أن تكون عليه هذه الدالة، بمعنى توضيح الاتجاه الذى ينبغى السير فيه فقط لمجابهة تحديات التنمية، لا تحديد المقدار الذى يجب سيره.

يمكن القول بأن الأهداف الاستراتيجية حاليا تتلخص فى التالى:

1. ضمان سلامة الأمن القومى:
- تحقيق الأمن الغذائى.
- تحقيق سياسة سكانية وديموغرافية قادرة على مواجهة التحديات القادمة.

2. تحقيق الاستدامة المالية:
- تنويع مصادر الدخل وكسر الاعتماد على ايرادات النفط والغاز لتمويل الميزانية العامة.
- الاستغلال الأمثل للروبط الخلفية والأمامية بين قطاعات الاقتصاد الليبى، والتركيز على المجالات الواعدة لغرض زيادة الأنشطة الاقتصادية وخلق مصادر جديدة للدخل.

3. رفع متوسط دخل الفرد، والمستوى العام للمعيشة :
- رفع مستوى الناتج الاجمالى المحلى عن طريق زيادة تكوين رأس المال الثابت وعن طريق زيادة الصادرات.

● رفع تنافسية الاقتصاد الليبي، وانتاجية العامليين الليبيين .

● خلق فرص جديدة للعمل ذات مردود مالى عال.

تلخيصا لما سبق، فإن دالة المنفعة الاجتماعية هى الصيغة الجامعة للأهداف والمقاصد التنموية، والتى يمكن من خلالها مجابهة التحديات والعراقيل التى يواجهها الاقتصاد الليبى وعلاجها من خلال منظور شمولي يضمن تكامل جزئيات العملية التنموية ومن ثم تحقيق أفضل مستويات الممكنة للنمو من خلال تحديد المستوى الأمثل للإنفاق العام عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

ملحق (1) :

حسابات الاستدامة المالية (وفق فرضية الاستهلاك الثابت) وحسابات الانفاق الحكومى الأمثل

1. يبلغ الاحتياطى المؤكد من الموارد الهيدركربونية حوالى 23 مليار برميل من النفط الخام قابلة للاستخراج، تم استهلاك حوالى 02 ٪ منها الى الان، ويقدر اجمالى الاحتياطى المتبقى من النفط والغاز بما يعادل حوالى 02 مليار برميل من النفط الخام.

0. بافتراض أن حصة الدولة 02 ٪ من النفط المستخرج ومتوسط السعر 22 دولار للبرميل فان اجمالى الايرادات الهيدركربونية المتوقعة)الدخل الكلى(يبلغ حوالى 502 مليار دولار.

3. ذلك من شأنه توفير دخل سنوى قيمته 33.3 مليار دولار لمدة 00 سنة اذا ما كان معدل انتاج النفط 1.53 مليون برميل يوميا)المعدل الحالى (، واذا ما كان معدل الانتاج بواقع 0 مليون برميل يوميا فان الدخل السنوى سيكون 0..3 مليار دولار لمدة 0. سنة.وهذا يعنى أن:

– الانفاق العام لا يجب أن يتجاوز 0. مليار دينار ليبى سنويا، وفق حسابات فرضية الدخل الدائم.

– يجب عدم تخطى معدل استخراج 0 مليون برميل يوميا وذلك لضمان العدالة فى توزيع دخل الموارد الهيدركربونية بين الجيل الحالى والأجيال القادمة، مع العلم بأن المساواة فى الدخل بين الأجيال هى الدافع وراء استخدام فرضية الدخل الدائم فى الأساس.

استنادا الى أدبيات دراسة الحد الأمثل للانفاق الحكومى (جانب المصروفات فى الميزانية العامة)

ولتحقيق ميزانية متعادلة (أى ميزانية تتساوى الايرادات فيها مع المصروفات)، يجب التالى:

– أن لا يتجاوز الانفاق العام نسبة 12٪ من قيمة الناتج الاجمالى المحلى.

– أن يكون الدخل المتأتى من الضرائب 12٪ من قيمة الدخل الاجمالى.

2. من النقطتين السابقتين فان الدخل الاجمالى)الناتج الاجمالى المحلى(المستهدف يجب أن يحقق المعادلة التالية:

0. مليار دينار ليبى= 12٪ من قيمة الناتج الاجمالى المحلى.

بحل هذه المعادلة نجد أن الناتج الاجمالى المستهدف فى 0232 هو 052 مليار دينار ليبى، وذلك يتطلب معدل نمو 0...٪ سنويا (يبلغ الناتج الاجمالى المحلى الحالى حوالى 02 مليار دينار ليبى).

0. الانفاق العام يجب ان يتساوى مع الايرادات العامة والتى بدورها يجب أن تكون مستدامة، أى يجب أن تكون متأتية من عوائد الضرائب والجمارك، وعوائد الاستثمارات. ولتحقيق ذلك يجب التالى:

– أن ينمو الناتج الاجمالى غير النفطى الخاص (يبلغ 15.0.5 مليار دينار حاليا)، وبالتالى الايرادات الضريبية (تقدر حاليا بحوالى 3.0 مليار دينار ليبى) بنسبة 12 ..٪ سنويا، لتصل ايرادات الضرائب الى 0. مليار ليبى والناتج الاجمالى المحلى غير النفطى الخاص الى 035 مليار دينار ليبى فى 0232.

– أن يتم ذلك بالتوازى مع تحقيق نمو فى عوائد الاستثمار العام، وهنا يفضل الاستثمار فى الداخل (بعكس توصيات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى) وذلك لأن الاستثمارات فى الداخل تحقق عوائد مالية أكبر، وتساهم بشكل كبير فى خلق فرص عمل جديدة، ولما لها من اثار ايجابية على بقية الأنشطة الاقتصادية.

– أن يتم توجيه المجنب للاستثمار فى الداخل تدريجيا وذلك بغرض زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الليبى ولضمان عدم حدوث مضاعفات سلبية على استقرار الاقتصاد الكلى (تضخم).

ذلك سوف يساهم فى تحقيق الاستدامة المالية وكذلك سوف يساهم بشكل كبير فى تقليل نسبة البطالة.

0. فى حالة استثمار المجنب (حوالى 102 مليار دينار ليبى) بالشكل الأمثل، فانه من المتوقع تحقيق

02٪ عوائد مالية سنويا، أى حوالى 0. مليار دينار ليبى سنويا .

5. هنا تجدر الاشارة بأن المخصصات المالية المتوافقة مع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الليبى التى رصدتها اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية لخطة التنمية (0225-0210) قبل حدوث الأزمة المالية العالمية بلغت حوالى 0.2 مليار دينار ليبى، وقد تم تقليصها الى 102 مليار دينار ليبى نتيجة للأزمة العالمية وانهيار أسعار النفط الخام.

0. الحسابات السابقة تمثل معدلات النمو الدنيا المطلوبة لتحقيق الاستدامة المالية قبل نضوب الموارد الهيدروكربونية (فى غضون 02 سنة)، ويفضل أن يتم تحقيق معدلات نمو أكبر لتحقيق الاستدامة المالية فى مدة أقل، على سبيل المثال:

لتحقيق الاستدامة المالية خلال 12 سنة يشترط أن ينمو القطاع غير النفطى الخاص وبالتالى العوائد الضريبية بنسبة 15.0٪، وأن ينمو الناتج الاجمالى المحلى بنسبة 0.5٪.

12. اذا ما تم تحقيق الاستدامة المالية فى أفق 0202 فان الدخل المتوقع للفرد سيكون 32222 دينار سنويا فى حال استمرار نمو السكان بمعدل 1.5٪، واذا ما كان معدل نمو السكان 0.2 ٪ فان دخل الفرد المتوقع سيكون حوالى 31222 دينار ليبى.

الحماية الاجتماعية

واقع مشرف ومستقبل زاهر

♦ إعداد:
د. علي فرج مختار

تعتبر الحماية الاجتماعية عبارة عن برامج تتبعها الحكومات للحد من الفقر والعوز والحاجة وصولا الي الرفاهية وشهدت العقود الأخيرة اهتماما ملحوظا بالحماية الاجتماعية لتشمل كافة مناحي الحياة وتعمل على إيجاد الوسائل الملائمة للحفاظ على حياة وصحة كل شرائح المجتمع مع اعداد الدراسات اللازمة لتكون الحماية الاجتماعية مع خلال برامجها قادرة على التصدي لاي مشاكل او ظواهر يتعرض اليها المجتمع او الدولة بشكل عام مثل الحروب والأزمات السياسية والكوارث الطبيعية وشملت هذه الأنظمة كل مراحل الحياة منذ الطفولة الي مرحلة الشيخوخة وتختلف الحماية الاجتماعية من بلد لأخر حسب نظام الدولة السياسي وظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فكل يرى الرفاهية وفقا للظروف والمعطيات المحيطة وبذلك يمكن القول ان مفهوم الحماية الاجتماعية يعنى حماية الانسان من الفقر بكافة اشكاله والحياة بكرامة في مجتمعه وان لا يتعرض لظروف لا تمكنه من العيش كانسان ولعل المتتبع لبرامج الحماية الاجتماعية يرى في الدين الإسلامي حماية اجتماعية متكاملة فهو شامل كل فئات المجتمع برعاية واهتمام وحدد حقوق الفرد اتجاه مجتمعه والعكس ولنا في الزكاة والصدقات وغيرها امثلة كثيرة وهي حماية اجتماعية رئيسية ويتضح لنا ذلك في قوله تعالى – الآية 177 من سورة البقرة- ﴿**ليس البر ان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من امن بالله واليوم الاخر والملائكة والكتب والنبيين واتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب واقام الصلاوة واتى الزكاة والموفون بعهدهم اذا عهدوا والصبرين وفي البأساء والضراء وحين الباس أولئك الذين صدقو وأولئك هم المتقون**﴾ صدق الله العظيم .

شملت هذه الآية كل فئات الاستحقاق التي شملتها القوانين الوضعية اليوم.

وهناك عديد التعاريف للحماية الاجتماعية نذكر منها:

● **تعريف البنك الدولي:** هي مجموعة من التدخلات لمتابعة الافراد والاسر والمجتمعات لمساعدتهم على إدارة المخاطر المحيطة بهم لمحاربة الفقر وضمن هذا المنظار تعتبر الحماية الاجتماعية نوعا من الاستثمار لتقوية الموارد البشرية

● **تعريف الاتحاد الأوروبي:** هي مجموعة من التدابير التي تتخذها الدول لتامين الحد الأدنى من الرعاية الاجتماعية للمواطنين من مخاطر انخفاض الدخول لأسباب مرتبطة بالبطالة او المرض او الاعاقة او الشيخوخة او كلفة اعالة العائلة او وفاة الزوج او الشريك.

● **تعريف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي:** هي السياسات والإجراءات التي تعزز قدرة الفقراء او الفئات الهشة او الضعيفة او الأكثر تأثرا على التغلب على الفقر وتمكنهم من إدارة المخاطر والصدمات بشكل افضل وتشمل إجراءات الحماية الاجتماعية : التامين الاجتماعي والتحويلات الاجتماعية وتامين المعايير الأساسية لضمان بيئة عمل دائمة (الاسكوا ص19).

● **تعريف منظمة العمل الدولية: هي تتضمن تسع مجالات:**

1 – الرعاية الطبية
2 – المساعدات في حالة المرض
3 – الاعانة في حالة البطالة
4 – اعانات كبار السن
5 – تعويضات اصابات العمل
6 – تعويضات الاسر
7 – اعانة الامومة
8 – تعويضات العجز
9 – مساعدة الناجين

كما تقترح 3 طرق للوصول الى حماية اجتماعية متكاملة:

* نظام الحماية الشاملة
*نظم التامين الاجتماعي
*وخطط المساعدة الاجتماعية (ص19،20)

ومن خلال ذلك وضع الفريق الاستشاري الليبي للحماية الاجتماعية المكلف من قبل المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي حسب قرار المدير العام رقم 69 لسنة 2022م تعريفا اجرائيا للحماية الاجتماعية على النحول التالي (هي كل نظام يوضح او اجراء يتخذ بقصد حماية المواطنين الليبيين والمقيمين من غير الوطنيين في حالات الطفولة وسن العمل والشيخوخةو العجز والمرض واصابة العمل ومرض المهنة وإعادة تأهيل المرضى والمصابين والعجزة وفقد العائل وانقطاع سبل العيش وعند الحمل والولادة وعدم تحمل الأعباء العائلية وفي حالات الكوارث والوفاة)

وتعد الحماية الاجتماعية في ليبيا من البرامج الاجتماعية التي لها تاريخ طويل بسبب تماسك النظام الاجتماعي والالتزامات الدينية فعلى مدى التاريخ لم يهمل الليبيين بعضهم البعض في اضنك الظروف خلال فترة الاستعمار او قبلها، وكانت البدايات الفعلية الرسمية بعد الاستقلال مباشرة وبعد ظهور مؤشرات ملحة لإيجاد نظام رسمي للحماية الاجتماعية في ليبيا فكانت جمعية البر للمساعدات الاجتماعية والتي عملت على نشر الوعي وتوزيع أموال الزكاة والمساعدات النقدية لكل فئات المجتمع المحتاجة للمساعدة هذا من جانب اخر صدر قانون التامين الاجتماعي رقم (53 لسنة 1957م) والذي كان من أوائل القوانين في المنطقة العربية تولي كافة برامج الاجتماعية وتوالت القوانين واللوائح والجهات المسؤولة عن تنفيذ هذه القوانين حتى صدر القانون رقم (13لسنة 1980م) بشان الضمان الاجتماعي والذي اتصف بالشمولية والكفاءة وقانون المعاش الأساسي رقم (16 لسنة 1985م) وقانون المعاقين رقم (05 لسنة 1987م) هذا بالإضافة الى عديد القوانين ذات الصلة في مجالات العمل ومكافحة البطالة وغيرها والتي أجريت عليها تعديلات حتى تواكب القوانين والمواثيق والمعاهدات الدولية وكلما زادت فئات جديدة استوجب اضافتها والتي لا يمكن الحديث عنها او ذكرها في هذا المقال بالإضافة الى المؤسسات البنى التحتية التي تساعد في تنفيذ القوانين والقرارات ذات الصلة كالمؤسسات الاجتماعية والمؤسسات العلمية المتخصصة في مجالات الخدمة الاجتماعية والمكاتب والفروع لوزارة الشؤون الاجتماعية وصندوقي الضمان الاجتماعية والتضامن الاجتماعية ووزارة العمل والتأهيل وأخيرا أضيفت هيئة اسر الشهداء والتي ترعى شريحة كبيرة من أبناء اشعب الليبي وتقدم لهم المساعدات العينية والنقدية .

واستشعارا بأهمية الحماية الاجتماعية من قبل حكومة الوحدة الوطنية من خلال ما تقدم به مجلس التطوير الاقتصاديو الاجتماعي بشان ضرورة إيجاد استراتيجية وطنية موجودة لحماية الاجتماعية نظرا لما وصول اليه من خلال دراسات سابقة وهو بعثرة برامج الحماية الاجتماعية وتداخل اختصاصات عديد الجهات في هذا الجانب حيث كللت هذه الجهود بموافقة مجلس أمناء المجلس على تنفيذ مشروع الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية وصدر بذلك قرار مدير عام المجلس رقم (69)لسنة 2022م بشان تشكيل فريق وطني للحماية الاجتماعية يتكون من لجنة تسييرية برئاسة وزير الشؤون الاجتماعية وعضوية مدير عام المجلس ووكلاء عدد من الوزرات ذات الصلة بالإضافة الى لجنة استشارية من عدد من المختصين والخبراء في مجال الخدمة الاجتماعية وغيرها وعدد 4 فرق حكومية مكونة من موظفين عاملين في مجال الحماية الاجتماعية في الجهات التابعين لها وبالتعاون مع بعض المنظمات الدولية مثل البنك لدولي واليونيسف ومنظمة الغذاء العالمي وغيرها وعملت هذه الفرق على تجميع البياناتو المعلومات وعقد اللقاءات وورش العمل والاجتماعات لتحديد نقاط القوى والضعف في برامج الحماية الاجتماعية بالدولة الليبية بالإضافة الي الاطلاع على تجارب الدول الشقيقة والصديقة للاستفادة منها عند صياغة الاستراتيجيةو التي أشرفت على الانتهاء حيث جاري العمل على أعداد مسودة أولية للعرض على اللجنة التسييرية متضمنة هيكليتها – معلومات وبيانات يتضح للمطلع والمتابع بان الحماية الاجتماعية في ليبيا يغطيها اطار قانوني جيد ومناسب للحقبة التاريخية التي اصدر فيها، ويحتاج الى تعديل لمواكبة التغيرات الحاليةو الظروف التي تمر بها البلاد، بالإضافة لوجود مؤسسات تنفيذية تقدم الخدمات الاجتماعية وفق الإجراءات القانونية المعتمدة وهي بحاجة الى إعادة النظر في بعض هذه الإجراءات للرفع من مستوي الخدمات حتى تكون متناسبة والمتغيرات الحالية، مع الاخذ في الاعتبار المعاييرو المواثيق الدولية ذات الصلة .

ومما لا شك فيه فان صياغة استراتيجية وطنية بأهداف واضحة سوف يعزز برامج الحماية الاجتماعية في ليبيا ويزيد من قوتها وفعاليتها هذا بالإضافة الي وضع برنامج لتقويم والمتابعة والتوجيه المستمر

ليعزز رؤيتنا للحماية الاجتماعية المبنية على العلم والقيم والشفافية والأداء الجيد والريادة والابداء ورسالتنا في تنفيذ السياسات العامة وتقديم الخدمات في كافة مجالات الحماية الاجتماعية واقتراح السيات العامة للمساهمة في تحديث التشريعيات لتقديم حماية اجتماعية ذات شفافية ونزاهة وعدالة وجودة عالية وامانة وشمولية .

مشروع إصلاح التعليم

الأساسي والثانوي في ليبيا

♦ إعداد:
نجاح المبروك الطالب

إدراكاً من المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي بأهمية الدور الذي يمثله التعليم في بناء دولة عصرية متكاملة، تكون نواتها أجيال من الخريجين تمتلك المعارف والعلوم الحديثة ووسائل التعامل مع هذه المعارف بحثاً وإبداعاً، فقد حرص دائماً على أن ينال التعليم الحظ الأوفر في مشاريعه وخططه التنموية التي يضع أسسها بين يدي صانع القرار في الدولة .

إنطلاقاً من هذه الأهمية التي يوليها للتعليم فقد شرع المجلس في استكمال مشروع الجمعية الليبية للبحث والتطوير «نحو إصلاح التعليم في ليبيا» بالشراكة مع وزاة التربية والتعليم، وذلك استناداً إلى مجموعة من الدراسات والأبحاث التي أعدها المجلس وكذلك التي أعدتها الوزارة بالتعاون مع منظمتي اليونيسيف وCFBT ; وهي دراسات تولت تغطية كافة مناطق الدولة الليبية للوقوف على تحديد الوضع الراهن في مجال التعليم وتقييمه وتقويمه والوصول إلى النتائج والتوصيات لمرحلتي التعليم الأساسي والثانوي ووضع خطة تنفيذية يمكن من خلالها تطبيق البرامج الإصلاحية اعتباراً من العام الحالي 2023/2022 والشروع في تنفيذ باقي الخطط المعدة، حسب الترتيب والجدول المحدد بالزمن.

أما الأهداف الرئيسية للمشروع فهي تهيئة المناخ المناسب للطلاب ورفع كفايات المعلمين والقيادات المدرسية والكوادر البشرية العاملة بالمدارس، وتهيئة بيئة مدرسية آمنة ومحفزة على التعلم والابتكار وتنمية قدرات المتعلمين والمعلمين على التعلم الذاتي واستخدام التقنية وحل المشكلات، بالإضافة إلى إعداد مناهج دراسية حديثة تلبّي احتياجات المتعلمين والمجتمع في القرن الحادي والعشرين، مع تعزيز قيم المواطنة والهوية الوطنية .

ولأجل تنفيذ بنود هذا المشروع الذي حُددت له فترة زمنية هي ( ) شهراً، فقد تم تشكيل فريق ومن خلال عمل هذا الفريق الرئيسي والفرق الفرعية التي شُكلت فيما بعد وتولت الأعمال الميدانية، فقد تم التوصل إلى النتائج التالية :

أولا / فيما يخص الوضع الراهن للبيئة المدرسية : تبين الآتي :

وجود بعض مبان مدرسية مصممة بشكل يجعلها قادرة على أدّاء مهامها كبيئة مدرسية جاذبة، ومحفزة على التعلم إذا ما تم إعداد وتأهيل الكوادر العاملة بها .

تخصيص الوزارة لميزانيات تشغيلية للمدارس، مما يمكنها من معالجة الاحتياجات الضرورية .

قلة الاهتمام بالنظافة الدورية للمدارس ومرافقها الصحية .

افتقار عدد كبير من المدارس لمرافق الأنشطة العامة، وأماكن الراحة كالملاعب المجهزة، والمسارح وقاعات الأنشطة، والحدائق وغيرها من متطلبات البيئة المدرسية الجاذبة .

ضعف خدمات ووسائل الصرف الصحي وتوفر المياه بصورة كافية، وخاصة المياه الصالحة للشرب .

وجود مظاهر متعددة للعنف والتطرف والتخريب بنسب متفاوتة في المدارس .

وجود ضعف في تحديد المهام الخاصة بدور المشرف التربوي وعدم وجود رؤية واضحة لدى مديري المدارس في تفعيل د و ر الاشراف التربوي.

ثانياً / الوضع الراهن للقيادة الإدارية المدرسية :

اعتمد الفريق في وصف الحالة الراهنة للإدارة المدرسية استناداً على بعض الدراسات التي أجراها المجلس سابقاً وكذلك على الدراسات التي تم الإطلاع عليها من مختصين ليبيين، وأيضاً على المسح الميداني الذي أجراه الفريق لهذا الغرض . وكانت النتائج على النحو التالي :

عدم وجود معايير لاختيار مديري المدارس وعدم وضوح الرؤية لأدوارهم الجديدة .

القصور في استخدام أدوات التقنية الحديثة.

قلة الحوافز والمخصصات المالية للمدرسة.

ضعف التخطيط مع القصور في إقامة دورات تدريبية لمديري المدارس .

عدم إشراك أولياء الأمور في التخطيط للعملية التعليمية داخل المدرسة .

ضعف تعاون مدير المدرسة مع أعضاء المجتمع المدرسي لبناء رؤية علمية مستقبلية .

ضعف تعاون مدير المدرسة مع المعلمين لإيجاد فرص التعاون البناء مع أولياء الأمور وأفراد المجتمع.

وجود معوقات إدارية ومجتمعية تحول دون تطبيق وظائف الإدارة لدى مديري المدارس.

ثالثاً: المعلم والمفتش التربوي

الوضع الراهن للمعلم /

تم تحليل والتعليق على دراسة الجمعية الليبية للبحث والتطوير من واقع آراء عينة المعلمين والتي بلغ عددها (5351) معلما، في تخصصات مختلفة، ومجموعات التركيز الخاصة بأداء المعلمين، مؤشرات عديدة حول واقع المعلم بمدارس مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي ودراسات أخرى توصلوا إلى :

وجود عدد كبير من المعلمين مؤهلين تأهيلا (علمياً) جيداً .

عدم استخدام المعلمين للحاسب الآلي والتكنولوجيا في العملية التعليمية.

ضعف إعداد المعلمين في التحضير للنشاطات الخاصة بالطلبة المتفوقين أو المتعثرين .

الغالبية العظمى من المعلمين هم من الإناث .

اقتراح تطبيق سلم وظيفي للمعلمين يتدرج فيها من معلم مبتدئ إلى معلم أول وهكذا حتى خبير أول .

بعض تخصصات المعلمين لم يعد لها دور في العملية التعليمية مثل المواد التي كانت تدخل في مناهج الثانويات التخصصية السابقة .

غياب طرائق التدريس التفاعلي .

الوضع الراهن للمفتش /

من خلال الدراسة التي شملت (468) مفتشاً، في تخصصات مختلفة، تبين وجود تخصصات للمفتشين التربويين غير تربوية أو لا تتناسب مع نظام التعليم الحالي كتخصص الزراعة والهندسة، وكذلك وجود مفتشين تربويين من حملة الدبلوم الخاص والعام في المرحلة الثانوية، بالإضافة إلى صعوبة أداء المفتشين لعملهم بكفاءة بسبب : كثرة عدد المدارس والمعلمين المكلفين بالتفتيش عليهم.

رابعاً: المناهج والقياس والتقويم/

نفس الدراسات والمسوحات توصلت إلى النتائج التالية :

المناهج الدراسية الحالية لا تتماشى مع طبيعة العصر ولا لخصائص المرحلة العمرية ومتطلباتها ولا مع الواقع البيئي والثقافي والاجتماعي للمتعلمين.

أسلوب تنفيذ المناهج الدراسية لا يشجع المتعلمين على التعلم الذاتي .

اقتصار التقويم على قياس الجانب التحصيلي المعرفي للمتعلم وفي أدنى مستوياته.

افتقار المناهج الدراسية لأساليب التقويم البنائي وإهمال الجانب التطبيقي.

عدم اخضاع المناهج لعمليات التقييم والتطوير بشكل مستمر .

نسبة كبيرة من منفذي المنهج لا ينتمون لمهنة التعليم .

عدم وجود معامل حاسوب ومختبرات علمية داخل المدارس أو معامل صوتية تسهم في تحقيق أهداف مقرر اللغة الإنجليزية .

الوضع الراهن للقياس والتقويم

ومن خلال تحديد الوضع الرهن تبين أن الامتحانات يغيب عنها بشكل واضح أي شكل من أشكال المهارات العليا في التفكير، فنتائج الامتحانات المدرسية لا تمدنا بصورة دقيقة على مدى قدرة الطالب على ممارسة العمليات العقلية العليا، ولا تقيس سوى مستوى الحفظ والاستظهار، وغير قادرة على إظهار قدرات الطالب العقلية مثل القدرة على التكامل بين المعلومات وتطبيقها في المواقف الحياتية . وتبين بشكل خاص أن أساليب التقويم المتبعة هي أساليب نمطية ولا تهتم غالباً إلا بجانب التحصيل المعرفي وتهمل الجوانب الأخرى، ويدفع الطالب إلى انتهاج أسلوب الحفظ، ولا يقيس قدرة المتعلم على تطبيق فهمه ومعارفه ومعلوماته في مواقف حياتية .

خامساً: الاختصاصي الاجتماعي والمرشد النفسي

أ -الاختصاصي الاجتماعي

الوضع الراهن للاختصاصي الاجتماعي: من خلال وصف وتقييم الوضع الراهن للاختصاصيين الاجتماعيين بناء على نتائج الدراسات التي أطلع عليها الفريق والاستعانة بدراستين أجريت إحداهما في مدينة طرابلس والأخرى في مدينة بن وليد ودراسة اليونسيف المشار إليها، تم التوصل إلى النتائج الآتية :

أغلب من يشغلون مهنة الاختصاصي الاجتماعي هم من غير المتخصصين في المجال، كما أنهم لم يقضوا مدة كافية في التدريب قبل التخرج في مجال العمل الاجتماعي داخل المؤسسات التعليمية.

عدم التقيد بالعدد المحدد للاختصاصيين الاجتماعيين في كل مدرسة، ومدى كفايتهم .

عدم وجود مكان مخصص للاختصاصيين الاجتماعيين للعمل مع الطلاب وإجراء المقابلات بسرية .

عدم وجود برامج تدريبية منتظمة لتنمية قدرات الاختصاصي الاجتماعي.

تكليف الاختصاصي الاجتماعي داخل المؤسسة التعليمية بأعمال إضافية، كالأعمال الإدارية ولجان أخرى ليست من مهامه .

عدم فهم التلاميذ والطلاب وكذلك أولياء الأمور للأدوار المهنية التي يمارسها الاختصاصي الاجتماعي مما يعرقل مساعدتهم على إيجاد الحلول المناسبة لمشكلاتهم.

ب) مفتش الاختصاصي الاجتماعي

الوضع الراهن لمفتش الاختصاصي الاجتماعي:

تم استكمال عمل الجمعية الليبية للبحث والتطوير وتحليل المؤشرات

الرقمية وتحويلها إلي سياسات واهداف عامة وأهداف تنفيذية وتحديد الوضع الراهن والوصول إلي نتائج ومقترحات وإعداد خطة تنفيذية.

ج) الاختصاصي النفسي :

بحكم استحداث الاختصاصي النفسي داخل المدارس الليبية وقلة الدراسات السابقة التي تناولت هذه الجزئية، عليه، فقد تم تطبيق استبيان على مستوى ليبيا غطى كامل المنطقتين الشرقية والغربية لتحديد الوضع الراهن وكتابة تقاريرين بالجولات الميدانية التي لم يتواجد بها المرشد النفسي .

الوضع الراهن المرشد النفسي المدرسي

لتقييم الوضع الراهن للمرشد النفسي المدرسي، تم إعداد استبيانين : استبيان خاص بالمرشد النفسي لدراسة واقعه داخل مؤسسات التعليم الأساسي والثانوي، واستبيان حول دوره في تقديم الخدمات الإنمائية والوقائية والعلاجية من وجهة نظر المعلمين والمديرين . وتم تطبيقهما على عينة عشوائية تكونت من (882) مفردة من المرشدين النفسيين والمديرين والمعلمين موزعين على معظم المدارس بمراقبات التعليم بواقع (4) مدارس، مدرستين للتعليم الأساسي ومدرستين للتعليم الثانوي بكل مراقبة تعليمية، آخذين في الاعتبار المدارس النائية التي تقع بعيداً عن مراكز المراقبات التعليمية .

وقد أفضت الدراسة إلى النتائج التالية :

عدم وجود رؤية محددة واضحة المعالم للاختصاصي النفسي المدرسي.

ضعف مستوى التزام المرشد النفسي المدرسي بمبادئ وقيم وأسس وأخلاقيات الإرشاد والتوجيه.

ضعف مستوى إدراك الاختصاصي النفسي المدرسي ومعرفته بمجال تخصصه العلمي، وقدرته على توظيف المعارف والنظريات أثناء مزاولته لمهنته.

عدم مناسبة الخطط والبرامج الإرشادية التي يعتمد عليها المرشد النفسي المدرسي للتوجهات الحديثة للعملية الإرشادية .

تدني مستوى تعاون المعلمين مع المرشدين النفسيين في تنفيذ الخطط العلاجية للمشكلات والاضطرابات السلوكية للمتعلمين .

عدم وجود مكاتب للمرشدين النفسيين في أغلب المؤسسات التعليمية مما يعيق أداء عمله.

وجود أعداد كبيرة من المرشدين النفسيين من غير المؤهلين في المجال.

لا توجد خطط لتقديم الدعم النفسي لذوي الاحتياجات الخاصة (لذوي الإعاقة والموهوبين والمتفوقين).

سوء توزيعهم على المؤسسات التعليمية .

عدم وجود دليل لتقييم المهارات الأدائية للاختصاصي النفسي .

لا توجد وظيفة موجه للإرشاد النفسي بمراقبات التعليم لمتابعة عمل الاختصاصي النفسي بالمدارس.

عدم فهم معظم المديرين والمعلمين وأولياء أمور الطلاب لعمل الاختصاصي النفسي المدرسي .

ارتفاع النصاب المكلف به الاختصاص النفسي المدرسي بما يزيد عن (200) طالباً .

قلة توفر الإمكانيات المادية ومصادر الدعم المتعلقة واللازمة للعملية الإرشادية.

عدم إدراك بعض الاختصاصيين النفسيين لمهامهم .

افتقار المرشدين النفسيين للخبرة العملية في تطبيق الاختبارات النفسية .

كما قام المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي بتنظيم ورشة عمل يوم 2 أكتوبر 2022 لعرض نتائج المشروع بمشاركة وزارة التربية والتعليم وحضور السيد رئيس حكومة الوحدة الوطنية ووزير التربية والتعليم ولفيف من المهتمين بالتعليم وتطويره.

التخطيط الاستراتيجي
بمجلس التطوير الاقتصادي والاجتماعي

أصبح التخطيط سمة من سمات الحياة المعاصرة وما من أمة تسعى إلى مستقبل أفضل إلا وتضع التخطيط سياسة لها تسير على هديه وتستفيد منه. وقد أصبح العالم أشد حاجة للتخطيط بعد أن تعقدت وسائل معيشته .

◆ د. نجيب الجريبي

ويعد التخطيط الاستراتيجي أداة إدارية مهمة تستخدمها المؤسسة من أجل القيام بعملها بصورة أفضل وذلك من خلال تركيز طاقاتها وامكانياتها والتأكد من أن جميع العاملين فيها يسيرون في إتجاه نفس الأهداف، إضافة إلى القيام بعملية تقييم وتقويم اتجاه المؤسسة استجابة للتغيرات البيئية الداخلية والخارجية .ويتضمن التخطيط الاستراتيجي تطويراً مستمراً في الأداء والتنفيذ ويسعى كذلك إلى تحقيق الأهداف العامة للمنظمة بوسائل أفضل وتكلفة أقل.

وبقرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق رقم (1001) لسنة 2018م بشأن إعتماد الهيكل التنظيمي للمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي تم إستحداث (مكتب التخطيط الاستراتيجي والتميز المؤسسي) .

وفي تاريخ 2023 تم صدور قرار من حكومة الوحدة الوطنية رقم (151) لسنة 2023م بشأن إعتماد الهيكل التنظيمي للمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي وتم إعتماد إدارة التخطيط والمتابعة بدلاً من مكتب التخطيط الاستراتيجي.

مهام الإدارة

- إعداد الخطة السنوية للمجلس بالتنسيق مع الإدارات والمكاتب.
- المشاركة في إعداد ميزانية التحول السنوية الخاصة بالمجلس.
- اقتراح البرامج اللازمة لتفعيل إدارة المشاريع وبناء الكوادر المتخصصة في هذا المجال.
- اقتراح المبادرات والبرامج اللازمة لمعالجة وإدارة الأزمات.
- جمع الدراسات والبيانات والمعلومات والوثائق المتعلقة بأنشطة المجلس بالتنسيق مع الوحدات التنظيمية المختلفة وتصنيفها وتبويبها وتوثيقها بما يسهل الرجوع إليها الرجوع إليها والاستفادة منها.
- متابعة وتقييم تنفيذ إدارة المشروعات المعتمدة في خطة المجلس وإعداد التقارير المتعلقة بها وعرضها مع بيان ماتواجهه من صعوبات لإمكانية علاجها.
- متابعة تنفيذ القرارات والتكليفات والتعليمات التي تخص العمل بالمجلس الصادرة عن إدارة المجلس .
- متابعة أعمال اللجان وفرق العمل المشكلة بالمجلس وتقييم مخرجاتها وفق الأهداف المطلوبة وإعداد التقارير المتعلقة بنسب إنجازها أعمالها.
- المشاركة في إعداد الردود على ملاحظات ديوان المحاسبة ومافي حكمه بالتنسيق مع الوحدات التنظيمية ذات العلاقة .
- إعداد التقرير السنوي عن نشاط المجلس بالتنسيق مع الوحدات التنظيمية ذات العلاقة.
- رصد وتحليل البحوث والدراسات والتقارير الصادرة عن المنظمات المحلية والدولية بمجال عمل الإدارة.
- إعداد التقارير بنشاط الإدارة.

منهجية عمل الادارة

اتبعت ادارة المجلس المنهجية العلمية في ادارة المشاريع حيث تم تدريب بعض من موظفي الكادرالفني في ادارة المشاريع (pmp (تحت اشراف المهندس خالد الجفائري، وتكمن اهمية هذه المنهجية في معرفة اسس ونظم التخطيط للمشروع وألية المتابعة. حيث يقوم ا لمكتب بجميع المهام الموكلة إليه وفق المنهجية المذكورة ووفق وثائق مشاريع ونماذج معتمدة من ادارة المجلس.

مشروع تعزيز قيم المواطنة

◆ إعداد:
سليمة القماطي

الجزء الأول

توطئة:

المواطنة في مفهومها الواسع هي الصلة بين الفرد والدولة التي يقيم فيها بشكل ثابت، ويرتبط بها جغرافيا وتاريخيا وثقافيا، ويعد ازدياد الشعور بالمواطنة من التوجهات المدنية الأساسية التي من اهم مؤشراتها الموقف من احترام القانون والنظام العام، والموقف من ضمان الحريات الفردية واحترام حقوق الانسان، والتسامح والايمان بالحوار وتقبل الاخر، وحرية التعبير، وغيرها من المؤشرات التي تمثل القيم الأساسية للمواطنة مهما اختلفت المنطلقات الفكرية والفلسفية لهذا المجتمع او ذاك.

التعريف بمشروع تعزيز قيم المواطنة:

إن قيام الدولة الحديثة على مبدأ المواطنة هو أكبر ضمان لاستقرارها وامنها وتقدمها حيث يشعر جميع افراد المجتمع بأنهم متساوون في المكانة، وأن التفاعل والفرص التي يحصلون عليها هي نتيجة قدراتهم مهاراتهم، وليست نتيجة لمرتبة اجتماعية او مكانة قبلية، ما يسهم في تشكيل شعور حقيقي بالانتماء الى الوطن والاعتزاز به.

وتعتبر برامج التوعية من اهم الأدوات التي استخدمتها العديد من الدول لتعزيز قيم المواطنة والتي تعد من القيم السامية العليا وهي ضرورة وجود وتماسك الأوطان وتبذل الأمم والشعوب الجهود وتسخر الطاقات في سبيل تعزيز هذه القيم من اجل اعداد المواطن الصالح المعتز بوطنه والفاعل في مجتمعه، وتتجلى أهمية القيم في عمومها في أوقات الشدة وعندما تحيط الاخطار بالأمم والشعوب سواء كانت اخطار داخلية او خارجية، ولعل الأحداث التي شهدها ويشهدها العالم من حولنا وما مرت به بلادنا من صراعات وحروب أدت بلا شك كما يشير الخبراء والمختصين الى خلخلة في منظومة القيم المجتمعية والتي بدورها عمقت ثقافة المغالبة، والتعدي على الحقوق والحريات العامة، وتفشي الفساد وانحدار مستوى السلوك، وممارسة العزل والاقصاء، إضافة الى ما احدثه التطور التقني من انفجار معرفي ساهم دون شك في حالة من الاغتراب النفسي والخلل القيمي لدى الشباب من خلال الانبهار به والتجاوب معه دون وجود رصيد قيمي وسلوكي يضبط التعامل والتفاعل مع هذا التطور، ولذلك يقتضي الأمر ان تبذل المؤسسات جهودا كبيرة لإعادة بناء منظومة القيم وتعميقها ونشر ثقافتها خاصة بين الشباب من خلال تصميم وتنفيذ الخطط والبرامج المتكاملة لتعزيز ودعم قيم المواطنة في المجتمع الليبي، لذلك فإن مشروع تعزيز قيم المواطنة مشروع وطني مؤسساتي انطلق بتوجيه وإشراف مباشر من المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي ومشاركة العديد من الجهات ذات العلاقة، ويطمح هذا المشروع لأن يؤسس لحملة توعوية ذات مسارات تنفيذية فاعلة وفق الرؤية الاستراتيجية الوطنية لإعلاء و تعزيز قيم المواطنة وتستهدف فئات مهمة من المجتمع لحشد زخم مجتمعي يتفاعل بصورة إيجابية مع سياسات الدولة، وهو ما يتطلب بالضرورة التنسيق والتعاون بين تلك المؤسسات، وأحياناً تكامل أدوارها وديمومته لتحقيق الهدف المنشود.

الأهداف العامة للمشروع:

1. ترسيخ حب الوطن وقيمه العليا بين كافة أبنائه.
2. تعزيز قيم الانتماء في المجتمع الليبي والتشجيع على المشاركة الفعالة لتحقيق التنمية المستدامة.
3. ترسيخ مبادئ العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات ودعم مشاريع المصالحة الوطنية.
4. النأي بالوطن وقيم التعايش فيه عن كافة التجاذبات والصراعات السياسية.
5. إيجاد فضاءات وطنية مشتركة تجمع كافة أبناء المجتمع بمختلف ثقافاتهم وأعراقهم.
6. رسم مسارات وطنية عامة يمكن من خلالها تعزيز قيم المواطنة على المستوى المؤسساتي.
7. توعية المواطن بالقيم والحقوق المتعلقة بالنهوض بالوطن ورعايته وازدهاره والانتماء إليه والتعايش مع أهله.
8. دعم المسارات الإعلامية والتوعوية المحفزة على تعزيز قيم المواطنة.
9. تسليط الضوء على المخاطر المحدقة بالوطن والعمل على مجابهة تحديات العولمة.

مفهوم المواطنة:

تعتبر المواطنة قيمة عليا في حد ذاتها بالنسبة للإنسان (المواطن) سامية فهي العلاقة الوطيدة التي تنشأ بين الإنسان ووطنه الذي يحيا فيه وينتمي إليه، ويحمل جنسيته ويخضع إلى قوانينه المنظمة لتلك الحياة، ويحصل على حقوقه كاملة بالتساوي ودون تمييز عن باقي المواطنين.

وأن يقوم كل مواطن بأداء واجباته المحددة كاملة تجاه وطنه.

وتعرف المواطنة بأنها الانتماء إلى المجتمع الذي تربط أفراده مشتركات اجتماعية وسياسية وثقافية في دولة معينة، وهي تشمل اكتساب الحقوق وأداء الواجبات.

عليه فالعمل على تعزيز قيم المواطنة، يكون بتأصيل الانتماء وتقوية الولاء للوطن، والحرص على أمن المجتمع واستقراره وتماسكه، بإشاعة روح التعاون والتآزر تقوية أواصر الأخوة، لتعزيز اللحمة بين أفراد المجتمع ونبذ الفرقة والاختلاف والتعصب لتغليب المصلحة الوطنية العليا على المصالح الفردية الضيقة.

فالمواطنة هي حب الوطن والارتباط به والولاء له في أوقات السلم والحرب، والتعاون عن طريق العمل الجماعي المؤسساتي لتحقيق الأهداف التي يصبو لها الجميع، وتتوّحد من أجلها الجهود وترسم لها الخطط.

قيم المواطنة هي مجموعة المبادئ والمثل العليا التي تشربها الفرد من خلال تفاعله مع الجماعة وترتبط القيم بالمجالات السياسية والقانونية والثقافية والاجتماعية وتكون بمثابة ضوابط لسلوكياته من اجل تحقيق وظائف معينة بالنسبة للفرد والدولة.

أبعاد المواطنة

البعد الاجتماعي: يتمثل في تحقيق المواطنة النشطة من خلال التفاعل الإيجابي داخل المجتمع، والحرص على بناء علاقات اجتماعية تقوم على الاحترام والتعاون والمشاركة ضمانا للسلم الاجتماعي.

البعد القانوني: يتمثل فيما تكفله التشريعات والقوانين من حقوق وواجبات تتحقق معها مبادئ العدالة والمساواة، وهذا البعد يعمق الفهم والإدراك والممارسة للمواطنة المسؤولة.

البعد السياسي: يتمثل في المشاركة السياسية وحق التعبير والترشح والانتخاب، وهذا الحق ضمان للتداول السلمي الديمقراطي على السلطة، والذي تكفله الدولة المدنية بآلية واضحة دون إقصاء أو تمييز.

البعد الاقتصادي: يتمثل في السعي لتحقيق الحياة الكريمة للمواطن من خلال إتاحة الفرص وفتح المجالات لممارسة الأنشطة الاقتصادية وفق آليات ونظم تضمن المساواة وعدم التمييز بين جميع أفراد المجتمع.

البعد الثقافي: ويتمثل في احترام التنوع والاعتزاز بالموروث الثقافي واعتباره ثراء حضاريا في كل من الجانب المادي والمعنوي مما يؤكد عمق قيم المواطنة وتماسك المجتمع.

آليات التنفيذ من خلال المؤسسات المعنية:

ترتكز آليات التنفيذ في مشروع تعزيز قيم المواطنة على عدة خطوات مقننة وثابتة من شأنها أن تجعل المسار متزنا قابلا للتقييم والمتابعة وتحديد القصور، بعيدا عن أي عراقيل غير واضحة، وتنتج هذه الخطوات بدورها سلسلة من الإجراءات العامة، التي من شأنها أن تبرز وحدة الغاية والأهداف بين كافة المؤسسات المشاركة في التنفيذ. وذلك وفق ما يلي:

أولا-الخطوات:

الخطوة الأولى: الاطلاع الكافي على اختصاصات الجهة المعنية بالمشاركة في تنفيذ هذه الاستراتيجية.

الخطوة الثانية: التمعن في المقدمات التعريفية بالمشروع ومضمونه وأهدافه ضمن المذكور في صدر هذه الاستراتيجية.

الخطوة الثالثة: البدء بتنفيذ الآليات العامة المتاحة لكافة المؤسسات.

الخطوة الرابعة: الشروع في تشكيل فرق العمل المعنية بتنفيذ المشروع داخل المؤسسة.

الخطوة الخامسة: أن تشرع فرق العمل في دراسة آلية دمج مسارات المشروع ضمن الخطة التشغيلية للمؤسسة.

الخطوة السادسة: رسم خطة تنفيذ المشروع بعناية، وتحديد رزنامة المواعيد بدقة ،مع المتابعة المستمرة لتقييم جودة الأداء.

الخطوة السابعة: مد جسور التواصل مع ذوي الكفاءة من المستشارين والخبراء في مجال تعزيز قيم المواطنة لضمان تجاوز أي عراقيل أو صعوبات.

ثانيا- الأنشطة المؤسساتية المشتركة:

- الحملات التوعية المباشرة.
- الحملات التوعوية عبر وسائل الإعلام (المرئية والمسموعة) ووسائل التواصل الاجتماعي.
- البرامج والأنشطة الوطنية الهادفة.
- المطويات والمطبوعات التحفيزية.
- الندوات والملتقيات العلمية.
- الدراسات والأبحاث التخصصية المعمقة.
- تشجيع المبادرات الوطنية والبرامج الخيرية ودعمها.
- الإسهام في إصلاح العوائد والظواهر المجتمعية السلبية وطرح البدائل الناجعة مكانها.
- العناية بقيم المواطنة والمتابعة الجادة لبرامج تعزيزها داخل المؤسسة.
- مد جسور التواصل المؤسسي لتعزيز قيم المواطنة والنهوض بالمؤسسة.

وعطفا على ما ذكر يمكننا الآن أن نشرع في ذكر مسارات التنفيذ التي تلائم اختصاصات كل جهة وتناسب الشرائح المستهدفة تحت مظلتها.

مؤسسات التربية والتعليم:

لما كان التعليم الأساسي من أهم المراحل التي يمر بها النشء في المجتمع، لما له من الأثر المعمق على تشكيل ذواتهم وهوياتهم وانتماءاتهم ومعارفهم؛ كان للعناية بمؤسساته أهمية بالغة لضمان ترسيخ وتعزيز قيم المواطنة في المجتمع.

ولما كان نجاح العملية التعليمية مرهونا باستجابة الفئات الأساسية التي تمثلها رأى فريق الإعداد أن يرسم خطة تعزيز قيم المواطنة بالمؤسسات التعليمية وفقا للآتي:

1 - مسار العناية بالمعلم لتعزيز قيم المواطنة:

- الاعداد الجيد للمعلم وتأهيله تربويا ونفسيا ومعرفيا وتنمية قدراته واستعداداته المختلفة بشكل مستمر.
- العمل على متابعة شؤن المعلمين وتوفير احتياجاهم وتحقيق مكانتهم الاجتماعية .
- الاستفادة القصوى من خبرات المعلمين القدامى وجعلهم رموزا وطنية توجيهية ملهمة أثناء سير العملية التعليمية وتكريم المتميزين منهم والاحتفاء بهم .

2 - مسار العناية بالطالب لتعزيز قيم المواطنة:

● مساعدة الطفل على تحقيق الذات وتحفيز مبادئ الانتماء الوطني .

● تنمية مهارات الأطفال وتطويرها لتمكينهم من حل إشكالياتهم الخاصة.

● إقامة الأنشطة الموسمية والبرامج التعليمية التي تهدف إلى تعزيز قيم المواطنة والمشاركة المجتمعية

● زرع الثقة بالنفس لدى الأطفال من خلال تعزيز المشاركات الطلابية ودعم الشعور بالمسؤولية والمواطنة والتحفيز على العمل الخيري .

● غرس القيم الوطنية التي يمكن أن يكون للطفل دور في نشرها وصقلها داخل بيئته المحلية

● ترجمة المتغيرات الدولية حول الوطن إلى مشاريع ميسرة تعزز أساليب المحافظة عليه لدى الطلاب.

● تعريف الطلاب بأهمية بلادهم ومكانتها بين كافة دول العالم بين الواقع والمأمول.

● تيسير فهم أسس العلاقات الوطنية وقواعد التعايش الأمثل بين مختلف أطياف المجتمع.

● القيام بالرحلات الطلابية للتعرف على معالم الوطن وتاريخيه ورموزه ودور الأفراد في الحفاظ عليه

● غرس تعظيم القدوات والرموز الوطنية التي كان لها الأثر في غرس القيم الصالحة في المجتمع

● ربط الطفل أثناء تلقيه للقيم الوطنية بالسيرة النبوية والتربية الإسلامية لتعزيز وغرس القيم التي جاء بها نبي الرحمة لإصلاح المجتمعات والمحافظة عليها

● استثمار كافة الفرص الإيجابية لإبراز الإنجازات الوطنية وتعزيز فرص تطويرها وحماية مقدراتها .

● دعم وتغذية منظومة القيم العامة لدى الطلاب من خلال توثيق علاقة الطلاب بالمدرسة والمسجد ومركز تحفيظ القرآن الكريم بالحي.

● ربط مفردات منهج التربية الإسلامية بالتربية الوطنية.

3 - مسار العناية بالبيئة التعليمية ووسائلها لتعزيز قيم المواطنة:

■ دعم مسيرة التعليم المجاني في المجتمع والعمل على تطوير وسائله ومؤسساته ليحافظ على مكانته في ظل مد رؤى الخصصة المؤسساتية.

■ بناء النظام العام بالمدرسة على التعاون والتكافل بين الطلاب .

■ إقامة الدورات التدريبية لتعزيز التفكير الإبداعي لدى الطلاب.

■ جعل المدرسة هي البيئة الأمثل لقضاء الطفولة وتطوير اندماجها في المجتمع.

■ إقامة الأنشطة والمسابقات المدرسية المتعلقة ذات العلاقة الجلية بتعزيز قيم المواطنة.

■ تطوير الخطط التعليمية بما يحقق أهداف مشاريع المواطنة .

■ العناية بالأبنية والنظافة العامة والانضباط الإداري والتعليمي بين فريق المدرسة.

■ تعزيز وسائل تحفيز الانتماء المؤسسي بين أفراد الأسرة المدرسية.

■ الحرص على تصدر المدرسة مرتبة الريادة بين نظيراتها في البلاد.

4 - مسار العناية بالأسرة وأولياء الأمور

● تقوية العلاقة بين الأسرة وبين المدرسة التي تحتضن أبناءها وجعلها شريكا أساسيا للنهوض بالوطن.

● إتاحة مساحة تربوية يشارك فيها أولياء الأمور لصقل قيم المواطنة لدى الطلاب.

● عقد الاجتماعات الدورية لأولياء الأمور مع الكوادر الإدارية والتعليمية بالمدرسة.

● الاستفادة المثلى من اقتراحات أولياء الأمور وتوصياتهم للنهوض بالمدرسة.

● توجيه أولياء الأمور للوسائل المثلى لتعزيز قيم المواطنة لدى أبنائهم الطلاب.

● الإسهام في مشاريع محو الأمية بين أولياء الأمور وإتاحة الفصول التعليمية الاستثنائية لمختلف الأعمار.

دور مؤسسات التعليم العالي في تعزيز قيم المواطنة من خلال القيادة الإدارية والعلمية الرشيدة:

■ تيسير الإجراءات الإدارية اللازمة للالتحاق بركب العلم والمعرفة داخل المؤسسات الأكاديمية.

■ تطوير البيئة الجامعية الوطنية ووسائلها البحثية لمواكبة التطور العالمي المتسارع في مختلف مجالات البحث العلمي.

■ التحديث المستمر لرؤية مؤسسات التعليم العالي ورسالتها الداعمة لقيم المواطنة وتشكيل اللجان المعنية لضمان نجاح ذلك.

■ تقديم المقترحات الدورية لتطوير النظم واللوائح الأكاديمية بما يحقق دعم وتعزيز قيم المواطنة.

■ المحافظة على التعليم المجاني في المؤسسات الأكاديمية لكافة أبناء الوطن.

■ الاستفادة من الخبرات الدولية والتجارب العلمية العالمية لدعم مسيرة تعزيز قيم المواطنة في المجتمع.

■ تشجيع التميز الطلابي وجعله معيارا وطنيا للإيفاد والتقدير والدعم الجامعي.

■ الاحتفاء بالخبرات العلمية والكفاءات العريقة داخل الجامعات والأكاديميات الوطنية.

■ التنسيق المشترك مع كافة مؤسسات التعليم العالي لدعم وتوحيد خطط وبرامج تعزيز قيم المواطنة داخل الجامعات وتطوير أساليب التعاون العلمي المشترك مع كافة مؤسسات الدولة.

■ توجيه مختلف الكليات والأقسام العلمية بإقامة ورش عمل تعنى بتبصير الشباب بالنظم القانونية التي تحدد الحقوق والواجبات المتبادلة بين المواطن والدولة

■ الوقوف على كافة الإشكاليات الإدارية والمالية التي تواجه أعضاء هيئة التدريس وتشوش على جودة على عطائهم وبذلهم العلمي وحلحلتها بشكل جذري.

■ تعزيز قيم المواطنة لدى الموفدين بالخارج من خلال تقديم البرامج التأهيلية والمقترحات التطويرية للوائح والقوانين المنظمة لذلك.

■ عقد اللقاءات العلمية التشاورية والبرامج التفاعلية الرائدة لضمان إيجاد فرص العمل للخرجين، والتعاون على استدامة تغذية سوق العمل المحلي بالكفاءات العلمية والكوادر الفاعلة بالتنسيق مع مختلف الجهات العامة والخاصة.

■ المتابعة الدقيقة لجودة مؤشرات الأداء بالجامعات والأقسام العلمية والإدارية التابعة لها.

■ جعل مؤسسات التعليم العالي أحد الأركان الرئيسية للخروج بالبلاد من كل أزماتها، من خلال تقديم الحلول العلمية المثلى لكافة المختنقات في المجتمع.

■ إطلاق المبادرات المجتمعية لدعم وتعزيز قيم المواطنة من خلال دعم الريادة الشبابية ومشاركتها الفاعلة.

■ توجيه الباحثين الأكاديميين وتشجيعهم على تناول القضايا الوطنية وتقديم الحلول المناسبة لكافة تفاصيلها وجزئياتها. ترسيخ مبدأ التعاون والتكافل والعطاء الذاتي لدى الطلاب وتبصيرهم بحجم المسؤولية التاريخية والوطنية الملقاة على عاتقهم تجاه أهلهم ووطنهم.

■ حث الطلاب على المبادرات المجتمعية النافعة.

■ الإسهام في إعداد جيل واعد من النخب العلمية المتميزة.

■ بث روح الأمل والكفاح لدى الطلاب مهما كانت الظروف القاسية التي تمر بهم أو بأوطانهم.

■ إثراء البيئة الجامعية الوطنية بالمشاركات والأبحاث والتوجيهات العلمية النافعة.

■ إكساب الطلاب مهارات توظيف العلم والمعرفة في خدمة قضايا المجتمع.

■ تشجيع الطلاب على العناية بالمكتسبات الوطنية وتطويرها لإنهاء حقبة المعاناة الوطنية الشاملة، بدلا من انتهاج سياسات الهروب من الواقع عبر منافذ الهجرة.

المنصة الوطنية للخبراء

تحت شعار «أبناء الوطن شركاء في البناء والتطوير والتنمية نحو ليبيا المستقبل"

تم إنشاء هذه المنصة لتسهيل آليات التواصل مع الاستشاريين والخبراء داخل وخارج البلاد بناءً على رؤية المجلس « مؤسسة رائدة تقود التغيير نحو الاستقرار والتنمية وبناء الدولة». وذلك من خلال تقوية شبكة من العلاقات بين المجلس والخبراء للاستفادة من المعارف والخبرات التي لديهم في مجال التنمية وبناء ليبيا.

ومن أجل تحقيق هذه التطلعات، يتبنى المجلس برنامجاً طموحاً من خلال منصة تضم قاعدة بيانات للخبراء الليبيين في الداخل والخارج، يستفيد منها المجلس في التعاقد مع الخبراء المؤهلين في برامجه ومشاريعه.

وسوف تتاح المنصة أيضًا للوزارات والجهات التي تطلب ذلك، وأنها ستكون بمثابة بوابة تعريفية بهم تسهم في التعريف بخبراتهم العلمية والمعرفية ومساهمتهم في بناء الدولة.

أهداف المنصة:

استقطاب الخبرات الليبية بالداخل والخارج

بناء جسور التعاون بين الخبراء وكل الجهات العامة والخاصة للاستفادة من خبراتهم في التنمية

توفير قاعدة بيانات وفق معايير علمية ومهنية

دعم القادة وصانعي القرار بالمستشارين والخبراء

تشجيع التعاون وتبادل الخبرات الليبية من أجل البناء والتنمية

الغرض من المنصة:

وجود هذه المنصة، سيساهم في تشجيع التعاون بين المجلس والخبراء، من خلال قاعدة بيانات تضم الخبراء الموجودة داخل وخارج البلاد . وإيجاد آليات مناسبة للتكامل والتنسيق بين مختلف الخبرات وتمكين مختلف القطاعات التنموية فيها من الاستفادة من هذه الخبرات بشكل فعال، الأمر الذي سوف يسهل الاستفادة من التجارب الثرية للخبراء على مختلف القطاعات.

آلية التسجيل في المنصة:

الدخول إلى المنصة من خلال موقع المجلس او من الرابط:

المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي (nesdb.ly)

يتم فتح سجل لكل خبير يستطيع من خلاله إدخال وتحديث بياناته في أي وقت.

لنتشارك معاً من أجل بناء ليبيا المستقبل

كفاءة الطاقة

الوقود الأول

يختلف «ترشيد الاستهلاك» عن «كفاءة استخدام الطاقة» في أن الترشيد بكثير من الأحيان يعني تخفيض استهلاك الطاقة مقابل التضحية بجزء من مستوى المعيشة، كأن يمشي الشخص بدلًا من أن يقود سيارته، أو أن يتعرض للبرد بدلًا من تشغيل المدافئ.

أمّا الكفاءة في الاستخدام فإنها تعني تخفيض استهلاك الطاقة دون التضحية بمستوى المعيشة، بل وربما رفعها وتحسينها، ومثال ذلك انخفاض استهلاك محركات السيارات للبنزين بسبب تقدّم التكنولوجيا.. في هذه الحالة يستمر الشخص في قيادة السيارة بالمواصفات نفسها للمسافة نفسها، لكن بتكلفة أقلّ، بسبب انخفاض استهلاك الوقود، وتُستخدَم الوفورات المحققة في الإنفاق كما يهوى الإنسان.

تقاس معدلات الكفاءة في الاستخدام بكمية الطاقة اللازمة لإنتاج دينار واحد من الناتج المحلي الإجمالي.

وليبيا اليوم من الدول التي تعاني من الافراط في استخدام الطاقة الكهربائية بالرغم من سعيها الدائم لزيادة معدلات الإنتاج، أصبحت غير قادرة على تغطية الاحتياجات المتنامية من الطاقة الامر الذي يستوجب اتخاذ إجراءات وتدابير عاجلة على كافة الأصعدة للحد من الاسراف غير المبرر.

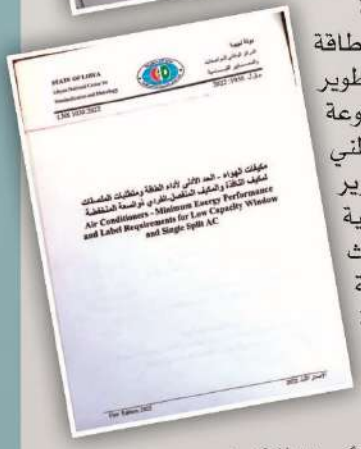

ومن هذا المنطلق تم تشكيل لجنة فنية متخصصة في مجال إعداد المواصفات القياسية الخاصة بكفأءة الطاقة بموجب قرار السيد/ مدير عام المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي رقم (47) لسنة 2202م تظم مجموعة من الجهات ذات العلاقة (وزارة التخطيط، المركز الوطني للمواصفات والمعاير القياسية، المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، كلية الهندسة جامعة طرابلس، كلية الهندسة جامعة مصراته، الشركة العامة للكهرباء) حيث قامت اللجنة ضمن برنامج عملها بإعداد مواصفة قياسية ليبية خاصة بمكيفات الهواء- الحد الأدنى لأداء الطاقة ومتطلبات الملصقات لمكيف النافذة والمكيف المنفصل الفردي ذو السعة المنخفظة

تهدف هذه المواصفة القياسية إلى وضع متطلبات أداء، واختبارات، وملصقات الطاقة التي يجب توفرها في أجهزة التكييف لغرض الدخول إلى السوق الليبية. وكذلك توفير معلومات مفصلة عن الأداء ومتطلبات وضع بطاقات كفاءة الطاقة والطاقة التي يجب أن يفي بها جهاز تكييف الهواء من أجل حمل ملصق كفاءة استخدام الطاقة ساري المفعول وتهدف أيضا الى تقديم معلومات مفصلة عن متطلبات الأداء التي يجب أن يفي بها جهاز تكييف الهواء من أجل تحقيق الحد الأدنى من متطلبات معيار أداء الطاقة.

وتم اعتمادت المواصفة (0301) بموجب قرار السيد/ وزير التخطيط ورئيس اللجنة العليا للمركز الوطني للمواصفات والمعايير القياسية رقم (50) لسنة 2202م.

◆ إعداد:
م. علي رمضان بن زيتون

مشروع تنظيم
الحوار المجتمعي الليبي

◆ إعداد:
محمود مسيلخ

لا بد أن يطرح السؤال الطبيعي نفسه، عن معنى الحوار المجتمعي، وعن مدى حاجتنا إليه، ستحمل قراءة التجارب المختلفة إجابات كافية عن ذلك، في أوروبا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، كما سيحمل مشروع المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي الإجابة عن حاجتنا الملحة إلى ترسيخ وإدارة وتنظيم الحوار المجتمعي، لقد كتب المسؤول السابق في المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات كارلوس سانتيسو (الانتخابات لا تعادل الديمقراطية)، قد يبدو تعبيره متعلقاً بالشأن السياسي، لكنه في الحقيقة يتحدث عن بناء نظام مؤسسي أساسه المشاركة التي ينتجها الحوار.

وعلى الرغم من عدم الاتفاق على صيغة محددة لتعريف الحوار المجتمعي، إلا أن المفهوم لا يزال موحداً، وهو اللقاء من أجل تبادل المعلومات للوصول إلى فهم مشترك للقضايا العامة والتوافق حولها.

والحديث هنا، من زاوية المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، يعني القضايا التنموية بالدرجة الأولى، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكل القضايا التي تسبقها أو تنتهي إليها أو ترتبط بها، سواء تلك التي تطرحها المؤسسات الرسمية أو المؤسسات المدنية الأخرى.

وأمام هذه الأهمية الملحة لتنظيم الحوار المجتمعي الوطني فقد بادر المجلس إلى تشكيل فريق عمل خاص يتولى وضع الأسس اللازمة لتدشين مشروع وطني مستديم، يبدأ ويستمر في نشر الوعي بثقافة وضرورة وأهمية الحوار المجتمعي، ويعمل على ترسيخه في كل المؤسسات الوطنية.

وصف مشروع تنظيم الحوار المجتمعي

هو مشروع وطني لتصميم نظام تنفيذي للحوارات المجتمعية (المباشرة، الرقمية)، لاستيضاح وتبادل وجهات النظر، والحصول على البيانات والمعلومات الكافية حول القضايا العامة المطروحة، مع ضمان مشاركة كافة الفئات والأطراف والأنواع المكونة للمجتمع الليبي، وصولاً إلى فهم مجتمعي مشترك لقضاياه، تمهيداً لاتخاذ مايلزم لوضع الحلول وتجاوز الصعوبات والانتقال الى وضع أفضل.

مبررات المشروع :

هناك حاجة كبيرة وملحة كافية لإنشاء مشروع ينظم الإطار التشريعي والهيكلي والإجرائي لتنفيذ واستدامة حواريات مجتمعية في ليبيا تتناول القضايا التنموية العامة، في ظل إعادة مراجعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، والتأسيس للمشاركة المجتمعية في معالجة قضايا الحاضر وصياغة المستقبل.

الغرض من المشروع :

- التوعية بالقضايا المجتمعية الأساسية، وطرحها، وإيجاد الحلول المناسبة لها.
- تحسين مستوى التواصل بين فئات المجتمع من جهة، وبين المؤسسات المختلفة من جهة أخرى.
- إيجاد منبر للتواصل العام.
- ترسيخ ثقافة الحوار لحل المشاكل ومواجهة الصعوبات واعتباره الخيار الوحيد لذلك.
- ضمان مشاركة المواطنين بفاعلية في رسم السياسات العامة.

نطاق المشروع

يعتمد المشروع على الخصوصية الليبية في تنسيق وإدارة جلسات حوارية منتجة، دون أن يغفل عن المعايير والأهداف العامة للحواريات وفقاً لما انتهت إليه التجارب والأدبيات المختلفة في إدارة وتنظيم حواريات منتجة، وعلى رأسها تجارب المؤسسات الدولية الرسمية في تيسير حواريات من مختلف الثقافات ولمختلف القضايا.

كما يستعرض المشروع بعض التجارب المشابهة للحالة الليبية من حيث الأسباب والنتائج، إضافة إلى استخدام الوسائل التقنية الخاصة بتسهيل وضمان نجاح الحواريات.

منهجية تنفيذ المشروع :

شكل المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي فريق عمل من الخبراء والمختصين من داخل المجلس وخارجه بناء على الكفاءة والخبرة والعلاقة بالحوارات المجتمعية والشأن العام، مع صياغة واعتماد وثيقة مفصلة للمشروع تتضمن الأهداف والغايات والمبررات والاحتياجات والمخرجات والإطار الفني والزمني، يقوم الفريق بجمع الوثائق المتعلقة بالحوار المجتمعي من مختلف الدول وقراءتها ومناقشتها والاستفادة منها، وإقامة شراكة فنية بين فريق العمل ومختلف الإدارات المختصة بالمجلس، وشراكة بين المجلس والمؤسسات الدولية والمجالس النظيرة في تجاربها المتعلقة بتنظيم الحوار المجتمعي، والتركيز على تبادل الزيارات مع مراكز الحوار الوطني والمجتمعي والاستفادة من الإمكانيات البشرية المدربة وعرض المشروع وتجويده، ثم عرض المخرجات أولاً بأول على المسؤولين بالمجلس وعقد اللقاءات لمناقشتها ومتابعتها.

المخرجات المتوقعة للمشروع :

أولاً : الدليل العام لتنظيم الحوار المجتمعي : ويتضمن :

مفهوم الحوار المجتمعي	عناصر الحوار المجتمعي	مؤشرات تقييم الحوار المجتمعي
أهمية الحوار المجتمعي	أدوات الحوار المجتمعي	التمويل والميزانية في عملية الحوار المجتمعي
خصوصية الحوار المجتمعي	إدارة وتيسير الحوار المجتمعي	مراحل عملية الحوار المجتمعي
قواعد الحوار المجتمعي	أطراف الحوار المجتمعي	الإعلام والتوثيق في عملية الحوار المجتمعي
متطلبات الحوار المجتمعي	قضايا الحوار المجتمعي	مأسسة الحوار المجتمعي
تجارب الحوار المجتمعي	إدارة البيانات والمعلومات في الحوار المجتمعي	دور المنظمات غير الحكومية في الحوار المجتمعي

ثانياً : دليل ميسري الحوار : ويتضمن :

إطار عام	محاكاة لعملية الحوار
أدوات وأساليب التيسير	إرشادات وتوجيهات عامة
طرق تيسير الحوار	نموذج الاحتياجات

ثالثاً : منصة الحوار الرقمي، وتتكون من :

موقع إلكتروني متاح للاطلاع والمشاركة	تطبيقات إلكترونية لإجراء حوارات عن بعد مع التفاعل العام
استطلاعات رأي	استبيانات
مسح للقضايا المستهدفة	نشر ثقافة الحوار
مواد مرئية	قضايا وآراء

رابعاً : الحقيبة التدريبية للميسرين :

تحتاج عملية الحوار إلى عدد كبير من الميسرين الذين لا تستقيم العملية بدون وجودهم، وهذا يحتاج إلى مهارات ومواصفات لا تتحقق إلا بالتدريب، وحيث أنه لا وجود لبرامج تدريبية من مثل هذا النوع باستثناء بعض الدورات التي تنفذها جهات أجنبية، فإن المشروع سينتج حقيبة تدريبية لسد الاحتياج المتوقع من الميسرين من مختلف التخصصات والأعمار والتوزيع الجغرافي.

وسيتولى المجلس القيام بهذا الدور مع منح الإفادة الفنية لاجتياز متطلبات التأهيل، والاحتفاظ بالبيانات الخاصة بالميسرين والاستعانة بهم في تنفيذ الحواريات المجتمعية التي يقوم بها.

خامساً : الهيكل المؤسسي لتنظيم الحوار المجتمعي

إنشاء وحدة : (تنظيم الحوار المجتمعي)

يتضمن المشروع إنشاء وحدة إدارية ضمن الهيكل التنظيمي لمجلس التطوير الاقتصادي والاجتماعي مختصة بإدارة وتنظيم والإشراف على إجراء الحوارات المجتمعية كلما تطلب الأمر ذلك، سواء في إطار أعمال ومتطلبات المجلس أو المنتدى الاقتصادي التابع له، أو لمصلحة أية مؤسسة ليبية أخرى، أو بالشراكة مع مؤسسات ومنظمات دولية، ويقوم على وجه الخصوص بالآتي :

- تنظيم الحوارات المجتمعية المتعلقة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية أو التي ترتبط بهما.
- إجراء المسوحات والاستكشافات في مختلف البيئات المحلية بهدف تنظيم حوارات مجتمعية.
- تكوين قاعدة بيانات عن الميسرين والاحتفاظ بملفاتهم.
- إجراء الدورات التدريبية لتكوين ميسرين محليين من مختلف الفئات والمكونات والتخصصات.
- اعتماد ميسري الحوار بعد استيفاء المتطلبات ومنحهم الإذن بممارسة نشاطهم.
- إدارة المنصة الرقمية للحوار الاجتماعي.
- اقتراح خارطة حوارات مجتمعية بالتنسيق مع الإدارات المختصة بالمجلس.
- التوعية بأهمية الحوارات المجتمعية ونشر دليل تنظيمها .
- تصميم الاستبيانات والنماذج التي تتطلبها عملية الحوار المجتمعي.

وباستكمال هذا المشروع، يكون المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي قد وضع الأساس اللازم والضروري لانطلاق الحواريات المجتمعية على أسس مهنية سليمة، تعالج أخطاء التجارب السابقة، وتؤسس لمرحلة جديدة مستديمة، تستكمل لبناتها واحدة بعد أخرى.

■ بتاريخ 2023/3/23م أبرم المجلس إتفاق تعاون مشترك مع المعهد الوطني للإدارة ، وذلك من أجل بحث مسألة بناء القدرات البشرية ووضع السياسات التنفيذية ، وأيضاً من أجل تعزيز التعاون الفني فيما يخص التعامل مع المنظمات الدولية .

■ بتاريخ 2023/3/7م أبرم المجلس إتفاق تعاون مع المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان ، وذلك بهدف تعزيز التعاون المشترك في مجال نقل المعرفة وتقديم الدعم الفني وبناء القدرات البشرية .

■ بتاريخ 2023/1/24م أبرم المجلس إتفاق تعاون مشترك مع جامعة طرابلس وذلك بهدف التعاون في عدة مجالات أهمها تبادل الكوادر الفنية حسب التخصصات ،

تقديم الاستشارات ،

دعم قدرات البيانات بنتائج الأنشطة البحثية ،

التعاون في طباعة ونشر البحوث والدراسات ذات الإهتمام المشترك .

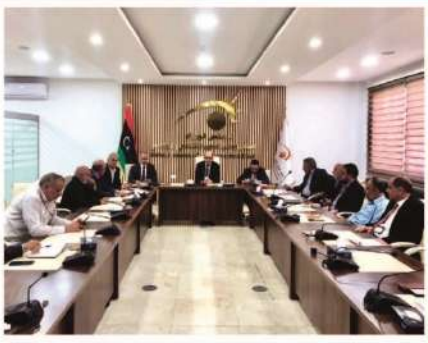

■ بتاريخ 2023/3/11م شارك المجلس في أعمال «الملتقى الأول لرجال الأعمال والصناع الليبي» والذي نظمته غرفة التجارة والصناعة والزراعة بالتعاون مع بلدية زليتن . وقد كانت أهم محاور هذا الملتقى تعزيز جهود التنمية لخلق مجتمع منتج / بناء اقتصاد متنوع / إصلاح الوظيفة العامة .

وقد حضر هذا الملتقى كلٌ من السادة :

- رئيس حكومة الوحدة الوطنية .
- محافظ مصرف ليبيا المركزي .
- وزير الاقتصاد والتجارة .
- وزير الصناعة والمعادن .
- رئيس مجلس غرفة التجارة والصناعة .

● بتاريخ 2023/2/28م شارك المجلس في أعمال «منتدى شركاء التنمية» والذي نظمته وزارة المالية بالتعاون مع البنك الدولي . وقد كانت أهم محاور هذا الملتقى توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية للسكان في ليبيا .

وقد حضر هذا الملتقى كلٌ من السادة :

- رئيس حكومة الوحدة الوطنية .
- محافظ مصرف ليبيا المركزي .

● وزير المالية .
● وكلاء الوزارات .

■ بتاريخ 2023/1/26م أبرم المجلس إتفاق تعاون فني مشترك مع إدارة مصلحة الإحصاء والتعداد ، وذلك من أجل الإتفاق على أهمية البيانات والمعلومات ودورها في صنع القرارات الرشيدة ، وكذلك الاستفادة الكاملة من بيانات المصلحة في صياغة الاستراتيجيات وبناء القدرات والنماذج الاقتصادية .

■ بتاريخ 2023/3/6م شارك المجلس في أعمال منتدى المجتمع المدني تحت عنوان « قاطرة السلم الإجتماعي وضمان السلام « والذي نظمه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بالاتحاد الافريقي .

وقد حضر فعاليات المنتدى عددٌ من الوزراء والشخصيات الافريقية والمغاربية بالاتحاد الافريقي واتحاد المغرب العربي .

■ بتاريخ 2023/3/20م عقد المجلس إجتماعاً موسعاً مع عدد من مندوبي الوزارات والجامعات ومراكز البحث العلمي ، وذلك لاستعراض الاتفاقيات المبرمة فيما يخص مجالات التعاون المختلفة ، وكذلك استعراض نموذج تعاون المجلس مع وزارة التعليم العالي لتنفيذ مخرجات»مشروع تعزيز قيم المواطنة « .

■ واصل المجلس عقد إجتماعته مع منظمة UNICEF وذلك لمتابعة مناقشة البرامج والأنشطة المقترحة بين الطرفين .

■ استمرار التواصل مع جامعة طرابلس ومع جامعة UPM الماليزية، لبحث سبل التعاون الفني والاكاديمي المشترك وتبادل الخبرات العلمية بين الجامعتين .

كلمة المحرر

♦ عاطف بن منصور

كان حلماً فأضحى حقيقة، ليس أفصح من هذا القول مفتتحاً لهذه المطبوعة الوليدة التي نهدف من وراء إصدارها إلى أن يكون المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي مرآة تعكس نشاطه الدؤوب وسعيه الحثيث نحو تطوير وتحديث الأداء المؤسساتي لمختلف القطاعات الحكومية وأن تسلط الضوء على المشروعات التي تنبثق من هذا المجلس توثيقاً لمجهودات جنود المجلس وعقوله النيرة .

ولا بأس في هذا السياق أن نعود قليلاً لسنوات مضت مع بداية تأسيس المجلس الوطنى للتطوير الاقتصادي والاجتماعي والذي كان نتاج توصية وردت في الدراسة التى انجزتها مجموعة مونيتور الدولية بقيادة (مايكل بورتر) استاذ الاقتصاد بجامعة هارفارد وأحد جهابذة التنافسية ومؤسسيها في العالم.

وإنطلاقاً من دوره المناط به في العمل مع مختلف الشركاء في تحقيق الاهداف العالمية للتنمية المستدامة والتي ترتكز على الابعاد الرئيسية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي هي الهاجس الدائم الذي يشغل تفكير إدارة المجلس ويعمل المجلس من خلالها على تحقيق التوازن المطلوب والتكامل الحقيقي المنشود . فمن خلال مسيرته أخذ المجلس على عاتقة تنفيذ العديد من البرامج والمشاريع بإعتباره الوعاء التقني ذو الخبرة الواسعة المسخرة لتقديم يد العون للسلطة التنفيذية الممثلة في الحكومة. ولقد تنوعت البرامج التي اضطلع المجلس بإنجازها في مجالات حيوية عدة تقع ضمن أولويات مؤسسات الدولة الليبية . لقد كان للمجلس دوره في رفع كفاءة العديد من المؤسسات الحكومية من خلال برامج تدريب متقدمة، كما ساهم بشكل فاعل في النهوض بكفاءة القيادات الإدارية للمؤسسات الحكومية بالشراكة مع جامعات ومؤسسات دولية كمدرسة لندن للاقتصاد (LSE) ، كما عمل المجلس مع مختلف المنظمات التابعة للامم المتحدة بمهنية عالية فعلى سبيل المثال عمل مع برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) كما تعاون مع مؤسسة ارنست اند يونغ (E&Y) في وضع أساسات الادارة الاستراتيجية للبرنامج التنموي بكل تفاصيله، كما عمل المجلس مع العديد من الخبراء الوطنيين في مجالات كثيرة لامست اولويات واحتياجات المواطن ومنها مشروع تطوير الطاقة الكهربائية والطاقات المتجددة ومشروع تطوير قطاعي التعليم والصحة ومشروع وضع استراتيجية الحماية الاجتماعية للفئات الهشة وتعزيز قيم المواطنة والتحول الرقمي وغيرها. قد لا يتسع المجال هنا للحديث عن كافة البرامج والمشروعات التى عمل ويعمل المجلس على تنفيذها لكلنا نأمل ونرجو أن تفيء هذه المطبوعة ببعض ذلك . وها نحن نضع هذا الوليد بين ايديكم في محاولة جادة قد يجانبها الصواب المطلق ولكنها تظل شمعة حان وقت إيقادها نسعى أن تنال رضا كل المهتمين بالشأن الاقتصادي والاجتماعي مع الشكر نجزيه لكل من كان داعماً لإنجاز هذا العمل المتواضع وعلى رأسهم السيد مدير عام المجلس الذي حرص على إنجازه بما يليق بقيمة المجلس ويعكس مكانته المرموقة .

نشكركم جميعاً على دعمكم وحرصكم ونسأل الله التوفيق وإلى اللقاء في العدد القادم.

النموذج المبدئي لمنصة المؤشرات الاقتصادية

الغرض الأساسي منه هو تجميع كل المعلومات الصادرة عن الهيئات الرسمية المحلية والدولية في مكان واحد، ويتم تحديث المعلومات الخاصة بهذه الهيئات بانتظام في شكل بيانات إحصائية ومنشورات دورية تساعد أصحاب العلاقة من أكاديميين ومسؤولين ومتخذي القرار في متابعة المؤشرات الاقتصادية المهمة بشكل دوري ومعرفة مدى أثرها على الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تحديد الاتجاهات والخطط المستقبلية.

وسيتم تطوير هذه المنصة بالتعاون مع الجهات الحكومية الرسمية.

يمكنكم الدخول على المنصة عبر الرابط التالي :

www.indicatorsdashboard.nesdb.ly

منصة المؤشرات الاقتصادية

rawpixel

في العدد القادم تطالعون:

- إصلاح وتطوير قطاع المواصلات والنقل
- دراسة مستوى المعيشة
- تطوير النظام الصحي